

عن صديقي #سعيد\_الجن:  
«المُحَافَظَةُ على أَطْلالِ «الدَّوْلَةِ» يَفْتَضِي،  
في عِدَادِ ما يَفْتَضِي، تَوْهِينِ «الدَّوَيْلَةِ» وإِضَاعَافِهَا.  
أَثْمَانُ التَّوْهِينِ بَحْسَةٌ مَهْمَا بَدَتْ، لِلْوَهْلَةِ الأُولَى، بِأَهْطَةٍ...».

Amam  
للوثائق والأبحاث  
Documentation & Research



سجال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للوثائق والأبحاث

## في شهر اندلاع الحرب الأهلية انفراج / انفجار

مما يقع عليه المرء أثناء تقليبه لصُحف الماضي، أنه في ١٦ نيسان من عام ١٩٧٥ كان العنوان العريض لجريدة «النهار» الذي تصدر صفحتها الأولى: «وانفجرت!» وفوق العنوان إحصاء تعداد ٥٥ «٣٧ قتيلاً وبعض المتفجرات وعدد غير محدود من الصواريخ». لا نعلم ما إذا كان المحرر قد وقع في خطأ، أفضى إلى أن يختلط عليه ترتيب الأحرف، وعلى بُعد ثلاثة أيام على حادثة بوسطة عين الرمانة، وأن تكون الحرب الأهلية في المعنى قد انفجرت وفي المبنى قد انفجرت.

الانفراج هو الفرح بعد حزن، والانفجار يعقبه الحزن. لا ادعاء بطبيعة الحال أن تكون الحرب قد نصبت نفسها على روزنامة المناسبات بعد ثلاثة أيام من بدء تاريخها الرسمي، ونحن أصلاً لا نعلم تحديداً متى بدأ الناس في ترقية نهار ١٣ نيسان ليكون يوم اندلاعها، ليكون حدًا فاصلاً بين زمنين؛ قبل أن تأخذ هي أسماء كثيرة، وقبل أن تتلون أسماء أيام الأسبوع والمناطق والأشياء بألوان الاقتتال، كسبت أسود وفنادق ومخيمات وإخوة وعلم وجبل ومئة يوم وتحرير وإلغاء، ونبعة ودامور وتل الزعتر وصبرا وشاتيلا، وهلم جرا... أشياء ومفردات وأحداث، مما عملت «أمم» على توثيقه يومياً في ديوان ذاكرتها، «دليل اللبنانيين إلى الحرب والسلم».

تشفي مفارقة الانفراج / الانفجار أن الحرب قد تكون قائمة دون أن تعلن عن قيامها، يمكن أن يعيشها الناس بأسارب منفرجة يومياً من دون عنوان، على شكل سرقة واحتيال وخطف وتصفية وعثور على جثث هنا وهناك، وقد تأخذ أيضاً سمة عبوة وانفجار، خوف وتخويف يومي من أن يعود ١٣ نيسان ...

هذه الحرب التي وإن نصب اللبنانيون، تاريخاً آخر باعتباره تاريخ لنهايتها، وأعلنوا بعده عن «إعادة الإعمار»، وحل اسمي للميليشات، أو قُلت لبعضها، لا تتوقف أن تعود إلينا بألوان وضروب شتى، فنعيشها على أنها «انفراج»!

في الشكل يبدو أن لبنان الذي أقفل ذكرى العام ٤٩ على اندلاع الحرب الأهلية، ويعيش منذ بداية تسعينات القرن الماضي «حالة سلم»، إلا أن النظر في ما تعنيه الحرب بحق، وفي الأحداث التي تلتها، من ٧ أيار وخذلة وعين الرمانة، ومحاور في طرابلس وعبر، وحروب مخيمات من عين الحلوة إلى نهر البارد، وبعض المناوشات هنا وهناك، إلى حروب خارج الحدود وداخلها، وخطف وقتل واغتيالات وغيرها، وصولاً إلى اغتيال مَنْ وثق الحرب واعتنى بديوان ذاكرتها؛ كل هذه المسائل تشي، حقيقة أن لبنان لا زال يعيش «عصرًا ذهبيًا» من الحروب الصغيرة بل أكثر...

## الخيار الوطني عند شيعة لبنان: الضرورة والتحديات

ورشة عمل لـ «أمم للوثائق والأبحاث»

تبحث عن خطاب وطني في مواجهة خطاب الهيمنة والإنعزال



استكمالاً لمشروعها البحثي «تواريخ متقاطعة، حصة الشيعة منها في لبنان» الذي أنتج ١٣ عنواناً تعرض سردية «شيعة لبنان» في مختلف ميادين الحياة، أقامت «أمم للوثائق والأبحاث» في أوتيل سمول فيل في بدارو ورشة عمل بعنوان «الخيار الوطني عند شيعة لبنان: الضرورة والتحديات» ضمن سلسلة ورش تحت عنوان «مساحة حرة للخيارات الوطنية لشيعة لبنان»، حضرها حوالي ٥٠ شخصية ناشطة وناشط سياسي.

افتتحت الورشة بجلسة تحت عنوان «المبادرات الوطنية اللبنانية الشيعية: الحاجة والدور»، أدارها الصحفي جاد يتييم عرض فيها السيد علي محمد حسن الأمين السياق التاريخي لهذه المبادرات والتحديات التي واجهتها ولا سيما من قبل الحلفاء قبل الخصوم، والرؤية الوطنية لهذه المبادرات، واستمرارها رغم كل ما واجهته من تهيمش وخذلان، كخيار وطني دائم إلتزمه «شيعة لبنان» بمواجهة كل المشاريع الفتوية والفتوية التي تقوم على جرّهم إلى محاور إقليمية بعيدة كل البعد عن طبيعة تمسكهم بلبنان كوطن نهائي، وختم بالتأكيد على العمل الجدي لبلورة الهوية اللبنانية للطائفة الشيعية باعتبارها مؤسسة لهذا الكيان «نهضت به ونهض بها»، وعرض الدكتور وجيه قانصو للحالة السياسية الموجودة في الطائفة وللشكاليات التي أضحت واضحة من خلال السرد التاريخي وتحول النهج من مستضعف يطلب الحق والعدل إلى كيان يطلب الولاء والبيعة، وبالتالي يجب تظهير خطاب للخيار الوطني لشيعة لبنان من خلال الإنتاج المعرفي الديني والعمق الفكري والأسس السياسية القائمة على الانتماء اللبناني، فالهوية اللبنانية هي البوصلة لأي حركة شيعية، وبالتالي وجوب صهر الشيعة السياسية في الكينونة اللبنانية، فلا قيمة لها خارج حدود لبنان. وفي الجلسة الثانية التي أدارها الدكتور خالد العزي وكانت تحت عنوان «سيكولوجيا المجتمع الشيعي: الواقع والهواجس» عرض الدكتور داوود فرج للواقع النفسي والاجتماعي للمجتمع الشيعي وظهور سيكولوجيا الخوف والانعزال، وقدم العديد من الامثال، كما عرض واقع نظرية والفوقية والاستعلاء من قبل مجموعة تأخذ الطائفة الشيعية إلى حالة من المواجهة مع مختلف الكيانات في لبنان تحت إطار الفرض والهيمنة. وتقدم الأستاذ أحمد زين الدين بقرأة متكاملة للواقع تحت عنوان «اليقظة الشيعية المأزومة»، التي أولدت الالتباس بين الدين والسياسة وأوصلت إلى نتائج دراماتيكية جعلت النخب اللبنانية من شيعة وغيرهم بمختلف أطيافهم بين سندان الخارج ومطرقة الداخل. وفي الجلسة الثالثة التي عنونت «المجموعات السياسية التغييرية في البيئة الشيعية: الرؤية والأسلوب» والتي أدارها الدكتور خالد العزي، قدم الدكتور علي خليفة عرض للرؤية والأسلوب والمبادرة التي انطلقت فيها حركة تحرر، واعتبر أن ليس هناك مسألة شيعية في لبنان على وجه الخصوص

الميكروسكوبية التي انبثقت عن ثورة ١٧ تشرين قد أدت دورها، ويجب إنتاج مجموعات سياسية وطنية بمعايير وأشكال أخرى، كما قدم رؤية تاريخية للوضع السياسي في لبنان، وقدم دراسة واضحة حول واقع الانتخابات في الجنوب عام ٢٠٢٢، وتطرق إلى موضوع الحرمان الذين يعانونه البقاع من خلال عمل الجماعات المسيطرة على «الشيعة السياسية»، وختم أن لبنان يواجه ثلاثة معارك، معركة طائفية ومعركة إقتصادية، ومعركة مواجهة هيمنة حزب الله، واعتبر أن الاجتهاد في التحالف بين المجموعات السياسية في مواجهة هيمنة الثنائي أمر وارد دون الوصول إلى لغة التخوين والتبعية.

إنما مشكلاتها عابرة للطوائف وابعادها اقتصادية اجتماعية سياسية، لكن ما يمكن تسميته اليوم الشيعية السياسية قد قام بأشياء لا سابق لها، حيث تمت مصادرة طائفة ومصادرة قضايا وطن جامعة، كمفهوم المقاومة، وضحى هناك التباس رهيب وزوال للحدود ما بين المقاومة كقضية وطنية وفصيل مسلح كحزب الله أجندته خارج الحدود السياسية للدولة الوطنية. واعتبر الدكتور علي مراد في مداخلة أن المجموعات

### محتويات العدد

فكر وثقافة: أحمد بيضون	صفحة ٦
عائلات وأنساب: آل بيضون	صفحة ٦
المرأة الشيعية، قضية الحضنة، واقع وقضايا	صفحة ٧
«عُثر على» / «اندلع»... بلاد في حالة قتل / احتراق غامض	صفحة ٩
جغرافيا وسكان	صفحة ١٠
نشاطات «اتلاف الديمقراطيين اللبنانيين»	صفحة ١١
لقمان سليم: «ديوان الذاكرة اللبنانية» دليل اللبنانيين واللبنانيات إلى السلم والحرب (عباس هدلا)	صفحة ١٢

الخيار الوطني عند شيعة لبنان (ورشة عمل لأمم للوثائق والأبحاث)	صفحة ١
في شهر اندلاع الحرب الأهلية انفراج / انفجار	صفحة ١
الأوقاف الشيعية وتطورها	صفحة ٢ و ٣
أمم في منشوراتها	صفحة ٣
جمعيات «حزب الله» الدينية (آدم حسين)	صفحة ٤
مشاعات برج البراجنة وقضايا الرمول (أدهم جابر)	صفحة ٥
ماذا بقي من مخيم برج البراجنة (علي قاسم)	صفحة ٦

# الأوقاف الشيعية وتطورها

## وصولاً إلى ظل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

- الوقف المشترك، نصّت المادة الثانية من القانون الصادر بتاريخ ١٠/٠٣/١٩٤٧ على هذا النوع، وهو الذي يكون بعضه خيرياً وبعضه ذرياً كما إذا وقف الواقف وقفه على أن يبدأ من ريعه بصرف مبالغ وخيرات عينها ثمّ يصرف الباقي على المستحقين حسب شرط الواقف.

انطلاقاً من هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن الوقف الخيري يختلف عن الوقف الذري من ناحية الوقت الذي يُخصّص فيه الوقف لجهة الخير، ففي الوقف الخيري يكون التخصيص منذ إنشاء الوقف، بينما في الوقف الذري فلا يصبح خيرياً إلا بعد انقضاء المستحقين من الورثة أو الطبقتين منهم. واعتبرت محكمة التمييز في إحدى قراراتها «أن الوقف الأهلي أو الذري هو بحسب نصوص الشرع والاجتهاد المستمر الوقف الذي يُخصّص بموجبه ريع الملك الموقوف إلى أشخاص معينين من الواقف على أن يعود الربيع والرقبة بعد انقضائهما إلى مؤسسة خيرية معينة». كما أن الغاية النهائية من الوقف الذري هي في الأصل غاية خيرية تُعيّن منذ إنشاء الوقف، وهذه الغاية الخيرية هي غاية أبدية لأن الجهة التي تستفيد منها لا تقبل الزوال.

بعد تحويل الملكية الفردية إلى ملكية ذات منفعة جماعية يفقد المانح (مالك العقار) حقه في التصرف وإدارة العقار، وتنتقل هذه الحقوق إلى إدارة الملكية الجماعية التي تدير العقار وتتصرّف به استناداً إلى النظام الداخلي لإدارة الملكية الجماعية. وتُحدّد إدارة الملكية الجماعية النظام الخاص الذي يحكم هذه الملكية والذي يتضمن الآتي: تحديد من يستفيد من العقار، شروط الاستفادة من العقار، كيفية استغلال الأموال لاستثمار العقار، نظام ريع الملكية الجماعية (أي الجهة التي يعود ريع العقار لها)، إلى غير ذلك مما يتعلق بالإدارة والتصرف بالعقار. إلا أن تحويل الملكية الفردية إلى ملكية ذات منفعة جماعية تترافق مع مخاطرة مختلفة، من أبرزها فقدان المالك الأساسي أو المانح حق التصرف بملكه، لأنه بتحويل ملكيته إلى ملكية جماعية، تصبح الجمعية العمومية هي صاحبة القرار في كل ما يتعلق بالعقار، ولها أن تُمارس على العقار الحقوق كافة مع حرية التصرف به. وقد تستثمر الجمعية العمومية هذا العقار بشكل مُغاير لإرادة المانح الأساسي، لأنه في حال تغيير الجمعية العمومية يُمكنها أن تُغيّر النظام الداخلي، وبالتالي تستعمل العقار بما يُخالف إرادة المانح الأساسي. لتجنّب هذه المخاطر، يمكن لمانح العقار أن يضيف إلى عقد البيع بنداً يُحدّد فيه وجهة استعمال العقار والغاية التي يجب استعماله فيها. وإذا حوّل عقاره إلى الملكية الجماعية عن طريق الهبة، يمكنه أن يلجأ إلى الهيئة المشروطة للمحافظة على الغاية التي من أجلها وهب العقار.

### الأوقاف في ظل المحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

نشأت المحاكم الشرعية الجعفرية عام ١٩٢٦ بعد الاعتراف بالمذهب الجعفري كطائفة مستقلة في دولة لبنان الكبير، ثم انفصلت الأوقاف الشيعية عن دائرة الأوقاف التابعة لدار الفتوى عام ١٩٢٩.

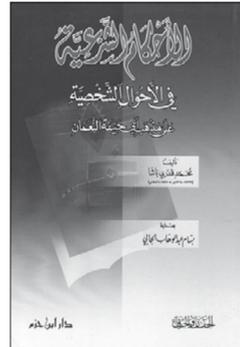
خضع الوقف الشيعي للمحاكم الجعفرية بمُساندة من الإفتاء الجعفري، وكانت الجهتان تعملان تحت مظلة «المجلس الشرعي الأعلى»، والذي كان يضمّ السنة والشيعية على حدّ سواء. وكان من مهام هذا المجلس بحسب المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ الصادر تحت عنوان «الإفتاء والأوقاف الإسلامية» موازنة مفتي الجمهورية اللبنانية في بعض المهام المنوطة به.

في القانون الصادر عام ١٩٦٢ القاضي بتنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري، والذي هو جزء من تنظيمات الدولة القضائية، كان الوقف وما يرتبط به يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية التي كان يقع ضمن اختصاصها صلاحية عزل المتولي على الوقف ومحاسبة المتولي على الوقف الذري أو الوقف المستثنى والحكم عليه، كما تتولى تنظيم وتسجيل صكّ الوقف، و«في مسائل الإرث والوصية والوقف إذا كان الورثة أو الموصى لهم أو مستحقو الوقف من مذهبين مختلفين، فإن محكمة مذهب المتوفى أو الواقف تكون هي ذات الاختصاص». كما «تقام الدعوى المتعلقة بالوصية والإرث والوقف لدى محكمة مقام المدعى عليه أو المحكمة التي تقع في نطاقها أعيان التركة أو الوقف العقارية كلها أو القسم الأكبر منها».

مع إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عام ١٩٦٩ وحسب المادة ٤٠ بنودها السبعة من نظامه الداخلي تقوم «اللجنة العامة للأوقاف» في المجلس بالآتي:

قانون الأراضي العثماني تاريخ ١٨٥٨/٠٤/٢١، نظام الطابو تاريخ ١٨٥٩/٠٣/٠١. وبموجب هذه التشريعات سُميت الإدارة المشرفة على السجلات «نظارة الدفترخانة أو سند الطابو» وعُهد إليها وضع النظام العقاري الجديد موضع التنفيذ، وتسليم المالكين سندات سُميت بسندات الطابو وأعطيت هذه السندات قوة ثبوتية مطلقة، ومُنح سماع الدعاوى بالنسبة للعقارات إذا لم تُسجّل في سجل الطابو.

### تحت ظل الانتداب



بعد سقوط دولة الخلافة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وسيطرة سلطات الانتداب الفرنسي على لبنان وإعلان دولة لبنان الكبير، أصدرت سلطة الانتداب المرسوم الأول الذي يتعلّق بالأوقاف في سوريا ولبنان، وهو المرسوم رقم ٧٥٣ الصادر بتاريخ في ٢ آذار ١٩٢١. وقد أنشأ المرسوم «الرقابة العامة على الأوقاف

الإسلامية» وذلك وفقاً لأحكام القانون التشريعي، وتمّ تصميم هذه الرقابة العامة لتشمل جميع أراضي سوريا ولبنان (المادة الأولى)، وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وتُقدّم تقاريرها مباشرة إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان أو مندوبه الخاص، وتتمتع بالشخصية المعنوية (المادة ٢). ويتولى مجلس الأوقاف الأعلى والمفوضية العامة للأوقاف والمراقب العام للأوقاف مسؤولية الرقابة على الأوقاف (المادة ٣). كما أعلن في المادة ٣٠ منه: «سيتمّ بدء التحقق العام من إدارة وإدارة المديرين المحليين من تاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩١٨».

خلال فترة الانتداب الفرنسي، سعت السلطات المُنتدبة إلى تنظيم السجل العقاري على جميع أراضي لبنان الكبير، لتأمين الاستقرار لناحية ملكية العقارات والحقوق العينية، وقد أنشأت لهذه الغاية نظاماً عقاريّاً جديداً عُرف بنظام السجل العيني، وقد أصدر المفوض السامي بتاريخ ١٥/٣/١٩٢٦ القرارات التشريعية رقم ١٨٦ (تحديد وتحرير العقارات وأصول إجراء هذه الأعمال)، ١٨٨ (إنشاء السجل العقاري)، ١٨٩ (تنظيم التفصيلات الإجرائية لأحكام القرار ١٨٨)، كما صدرت بعدها أيضاً قرارات أخرى تُعنى بتنظيم السجل العقاري والملكية العقارية في لبنان أبرزها: القرار ٢٥٧٦ المتعلق بالتحديد والتحرير الاختياري الصادر بتاريخ ٢٤/٠٥/١٩٢٩ والقرار ٣٣٣٩ الصادر بتاريخ ١٢/١١/١٩٣٠ والمعروف بقانون الملكية العقارية والقرارات ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ الصادرة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٣٢ التي عدلت القرارات رقم ١٨٦ - ١٨٨ - ١٨٩ وألغي بموجبها القرار ١٨٧ بعد أن أدخلت مواده في بقية القرارات.

رأى المُشرّع اللبناني بعد إدخال نظام السجل العيني، أن عملية تحديد وتحرير العقارات غير المسوَّحة تستغرق عشرات السنين لتشمل كافة الأراضي اللبنانية، فقام باستبدال النظام القديم الذي كان يُطبّق في العهد العثماني على العقارات التي لم تشملها أعمال المسح، بنظام جديد بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٢ تاريخ ٢٨/٠٢/١٩٣٠ الذي نظم بموجبه مكاتب الطابو والتسجيل المخصصة للعقارات غير المسوَّحة وأنشأ مكتباً مركزياً للطابو والتسجيل مُلحقاً بأمانة السجل العقاري المركزي في بيروت، إلا أن هذا المكتب ليس سجلاً عقاريّاً بل هو عبارة عن مكتب لتسجيل العقود والاتفاقات ولا يشمل إلا العقارات التي تتعلق بها هذه العقود، ولم يُعط المُشرع للعقود المسجلة في مكتب الطابو أية قوة ثبوتية بل اعتبرها فقط عقوداً رسمية كالتّي يُصادق عليها الكاتب العدل.

### في فترة الاستقلال

قُسّم الوقف، عملاً بالمادة الأولى من القانون الصادر بتاريخ ١١/٠٣/١٩٤٧، إلى نوعين:

- الوقف الخيري، وهو الذي وقّف على جهات الخير من حين إنشائه، كالوقف على المساجد والمستشفيات والملاجئ والفقراء، وغاية البرّ والتقوى يمكن أن تكون مؤسسة معينة أو جمعية معينة، كما يمكن أن تكون الفقراء بصورة عامة. على أن الأوقاف الخيرية هي أوقاف دائمة، خاضعة للقوانين والأنظمة اللبنانية.

- الوقف الذري، هو الذي وقّف على الوقف نفسه وذريته أو على من أراد نفعهم من الناس ثمّ جعل ماله إلى جهات الخير.

تُعتبر الأوقاف جزءاً مهماً من المشهد الاجتماعي والاقتصادي. وهي تلعب دوراً حيوياً في دعم التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، وفي توفير الدخل والدعم للأفراد والأسر المحتاجة، كما تُمثّل أسساً دينية بحثة في كل مجتمع، وهي تُعبّر عن الذمة الدينية للطوائف الدينية.

والأوقاف الشيعية، هي أوقاف دينية أنشأها المسلمون الشيعة في لبنان لدعم مختلف القضايا الخيرية والدينية المتعلقة بطائفتهم. لهذه الأوقاف تاريخ طويل في لبنان ولعبت دوراً مهماً في تنمية المجتمعات الشيعية في البلاد واستدامتها.

تنظم الأوقاف ضمن تنظيم الملكية العقارية، وهي خضعت للعديد من المتغيرات وفقاً لتغيّر الحاكم في لبنان، ويهدف تنظيم الملكية العقارية إلى تحديد مالك الحق العقاري وبيان حدود ملكيته والقيود الواردة عليه وما قد يُثقله من أعباء لصالح الغير، بحيث يتمكّن من يريد التعامل بخصوص عقار معيّن من معرفة مالكة ومركزه القانوني، وهذا ما يُوفّر الاستقرار في التعامل.

### أثناء الحكم العثماني



رسم تشبيهي لـ لُقدي باشا كما ورد في «مجلة المقطف»

خلال الفترة العثمانية، ازداد نطاق الوقف اتساعاً، وكذلك إقبال السلاطين على وقف المساجد والمدارس والمكتبات والمستشفيات ونحوها من الأوقاف الخيرية العامة، وتتابعت القوانين الصارمة المنظمة لهذه الأوقاف والمُحدّدة لأساليب إدارتها والإفادة منها سواء كانت خيرية أو أهلية، ولا تزال كثير من هذه الأنظمة والقوانين معموماً بها إلى يومنا هذا في كثير من البلدان الإسلامية.

لم يُعامل العثمانيون الوقف الشيعي في لبنان بطريقة مختلفة عن الوقف الإسلامي العام، فالفرق الإسلامية الخارجة عن «السنة»، مثل الشيعة والإسماعيلية، كانت تخضع للقوانين التي تحكم الإسلام السني، ولم يكن لها وجود قانوني خاص بها، وكانت تتبع القوانين الشرعية والعرفية التي تتفق مع تلك الخاصة بالمذهب الحنفي السني، بينما تمتعت المجتمعات المسيحية واليهودية بامتيازات إدارية أو قضائية. وكانت محاكم الشريعة مسؤولة عن قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك الحالة الاجتماعية، والنسب، والأقليات، والوصاية الغائبة، والمنع، والوصية، والوراثة، والوقف. واستعدت المجتمعات المتميزة الحالة الزوجية والميراث لمحاكمهم. تميّزت مرحلة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بحدوث تحوّل نوعي في المسيرة التاريخية للوقف، بسبب ظهور التقنيات الخاصة بأحكامه الشرعية ونظمه الإدارية في معظم البلدان العربية والإسلامية، وسارت العملية بمعدلات مختلفة من حيث البطء والسرعة ومن حيث الشمول والتجزئة تماشيّاً مع السياق العام لعمليات التحديث وبناء الدولة وما رافق هذا من وفود التقنيات الغربية الحديثة إلى جانب تعدّد نظم التقاضي ما بين أهلي وشرعي ومختلط وما بين القضاء المُزدوج والمُوحّد أو بمسميات أخرى.

يُمكن القول من الناحية التاريخية أن بوادر التحوّل لنظام الوقف من الإطار الفقهي، بحالته التقليدية إلى الإطار القانوني بوضعه الحديث في لبنان، قد بدأت جزئياً في سياق حركة الإصلاحات العثمانية خلال عهد السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز في الفترة الممتدة من ١٨٣٩ إلى ١٨٨٠.

وأخذ هذا التحوّل يترسّخ تدريجياً بشكل منهجيّ بعد أن اقتحمت التقنيات الحديثة الأوروبية المجال التشريعي للدولة العثمانية والولايات التابعة لها، فظهرت خلال هذه الفترة مجلة «الأحكام العدلية» التي فنّنت أحكام الشريعة الإسلامية في شكل مواد يسهل الرجوع إليها عند الحاجة، وإلى جانبها ظهرت بعض البوادر الفردية استهدفت الغاية نفسها، أشهرها كتاب «قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلة الأوقاف» الذي ألفه محمد قدري باشا.

في عام ١٨٤٣ جرى مسح أراضي جبل لبنان القديم، إلا أن هذا المسح لم يكن دقيقاً لأن المساحة لم تُعيّن بالأمطار المُربّعة، بل بالدرهم والقيراط والحبة.

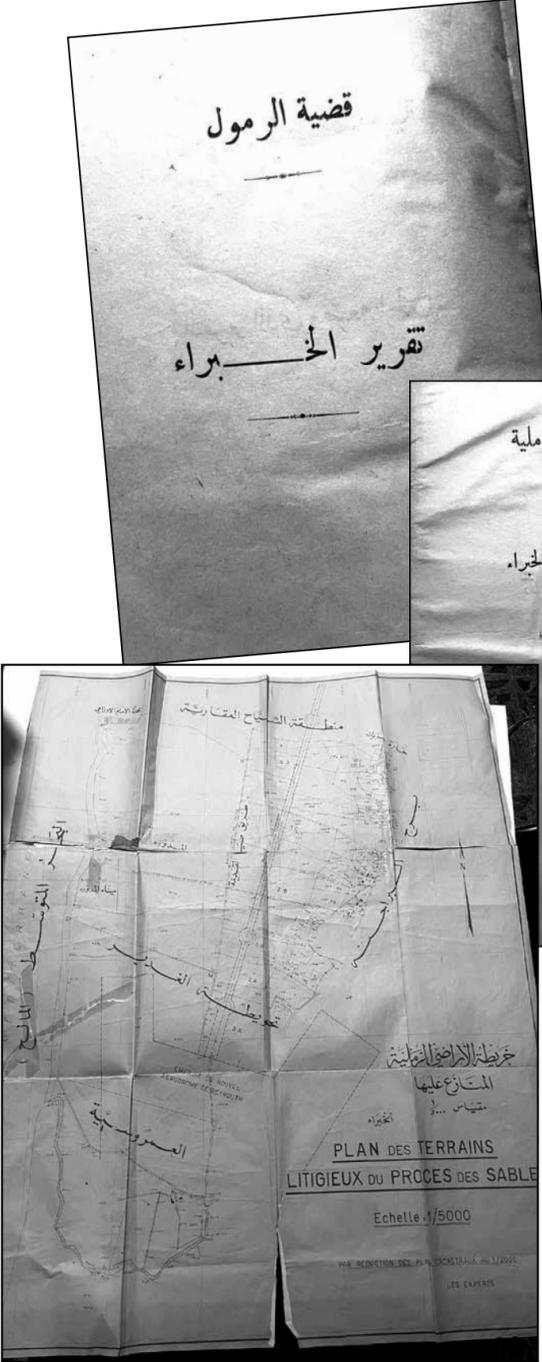
وبعد مسح الأراضي، صدرت نصوصٌ تشريعية متعدّدة، أهمها:





# مشاعات برج البراجنة وقضايا الرمول: القضاء بوجه العُرف

أدهم جابر



كذلك وفي الوقت نفسه، استأجر كل من: المهندس فريد طراد والسيد ميشال زغزغي، كل على حدة، من بلدية برج البراجنة والتحويلة والليلكي سنة ١٩٤٥ قطعتي أرض من هذا المشاع، الأولى لبناء مركز سباق الخيل والثانية لبناء فندق وكازينو، وقد دفع زغزغي نقدًا مبلغ ١٠ آلاف ليرة لبنانية كقسط أول تنفيذًا لعقد الإيجار. والغريب في الأمر أن طراد وزغزغي أصبحا مالكيين بموجب حكم محكمة الرمول. ووفقًا لتقرير نشرته جريدة "السفير" في العام ١٩٨٣ فإن الرئيس الراحل كميل شمعون كان قد سهّل للزغزغي عملية استئجار شطّ الأوزاعي لمدة ٩٩ عامًا.

وفي ١٦ نيسان ١٩٥٦ اجتمع المجلس البلدي بناء لدعوة من رئيسه وحضر الاجتماع كل من: الرئيس محمود عمار ونائب الرئيس يوسف الطويل، والأعضاء: محمد علي منصور، نعيم العنان، غاليو الحسيني، حسن علي رحال وعبد الهادي حرب. وكان موضوع الاجتماع البحث في حالة من محافظ جبل لبنان تتعلّق بطلب هدم الأبنية التي شيّدت في محلة الأوزاعي، لكن المجلس استند إلى قراراته السابقة وإلى العُرف المعمول به من قبل مجالس بلديات المنطقة منذ العام ١٩٢٩ والتي كانت ترخص لأهالي المنطقة تمضية فصل الصيف في المحلة المذكورة، كذلك سمح المجلس بناء على قراره بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٣ بتأجير الأهالي مساحات من الأراضي لبنوا عليها بيوتًا لتمضية فصل الصيف، لذلك قرر

المجلس في النهاية وبالإجماع ردّ طلب الهدم متمسكًا بتمكين أهالي برج البراجنة والتحويلة والليلكي من استعمال حقهم في مشاعهم.

من خلال هذه النماذج يتضح أن بلدية برج البراجنة وتحويلة الغدير والليلكي (وهذه كانت تسميتها)، عملت لسنوات من أجل الحفاظ على مشاع البلدة والذي كان يشمل محلة الأوزاعي تحديدًا. غير أن الخلافات القانونية بين البلدية وأهالي البرج من ناحية، وبعض المستأجرين والدوائر الرسمية من ناحية أخرى، أدّى إلى إنشاء ما عُرف بـ"محكمة الرمول" وهي محكمة تشكّلت للنظر في نزاعات الملكية العقارية في المنطقة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٥١ تاريخ ١٠ آذار ١٩٥٣ والمشكلة بموجب المرسوم رقم ١٣١٣ تاريخ ١٧ آذار ١٩٥٣ من السادة: الرئيس محمود حيدر البقاعي مستشار محكمة التمييز، والعضوين: ألبير فرحات رئيس محكمة الاستئناف في بيروت، وفكتور فيليبس القاضي المنفرد في بعبداء، والكاتب موريس يزبك، والمهندس المحلّف توفيق شربل. وكان الحكم مؤلفًا من أربعة أبواب و٥٤٢ صفحة (\*) .

وتولّت المحكمة النظر في مجموعة من العقارات التي كانت محلّ خلاف والتي كانت البلدية تطالب ببعضها كمشاع لها بناء على المستندات البلدية التي أوردناها سابقًا، وقد خلصت إلى قراراتها التي باتت معروفة وتمت الإشارة إليها في هذا التقرير. لكن اتضح أن بلدية برج البراجنة خرجت من المحكمة بخفي حنين، فقد وجدت المحكمة، ردًا على ادّعاء بلدية ومختار برج البراجنة، أن لا وجود لمشاع يتبع لبلدة برج البراجنة في المناطق المتنازع فيها، فقامت برده، رغم كل المطالب التي تقدّمت بها البلدية والمختار والقاضية بملكية جميع العقارات المشار إليها في المرسوم الاشتراعي رقم ٥١.

ومع بدء العمل بمطار بيروت الدولي الحالي، جاوَرَتْ بعض المساحات التي كانت غير ذات قيمة كبيرة في ذلك الوقت، أهمّ مرفق حيوي، فتقرّر إنشاء محكمة استثنائية لوقف التعديلات. وبرغم قرارها في العام ١٩٥٥، استمرّت الهجمات على مشاعات الغبيري وبرج البراجنة البحرية، وتحديدًا في منطقتي الجُناح والأوزاعي، فأقيمت منازل اسمنتيّة بحريّة اصطيافية، وتفرّعت منها لاحقًا بيوت جديدة ومحالّ تجارية

تُعدّ الأراضي من الموارد الهامة التي تمتلكها الدول، لذلك تعمل الدول المتحضرة والنامية على العناية بها وجعلها الركن الأساسي في أي تخطيط مهما كان نوعه وهدفه.

إن قضية الأراضي في لبنان تعود إلى الواجهة في كل مرة يجري الحديث فيها عن التعديلات والتجاوزات التي لحقت ولا تزال تُلحق بأمالك الدولة والبلديات وحتى أملاك الغير. وهذه القضية على درجة عالية من التعقيد خصوصًا في ظل غياب السياسات العامة الواضحة لجهة التعامل مع هذا الملف، وفي ظلّ النفوذ السياسي لقوى وأحزاب الأمر الواقع التي تُعيق، بشكل متعمّد ومقصود، أي سياسة عامة تنموية في هذا المجال، بحجة أن ذلك سيؤدّي إلى تغييرات ديموغرافية في المدن الكبرى ومنها العاصمة بيروت وضاحتها الجنوبية على وجه التحديد.

إن ما يُطلق عليه حاليًا ضاحية بيروت الجنوبية، وكان يُطلق عليها سابقًا تسمية «ساحل المتن الجنوبي» مع إعلان دولة لبنان الكبير و«ساحل الناصري» أيام المتصرفية، واحدة من أكثر المناطق اللبنانية كثافة سكانية. وشهدت عبر المراحل التاريخية تغييرات جغرافية وديموغرافية وإدارية عدّة، ظهرت مع تأسيس أولى البلديات فيها وهي بلدية الشياح في العام ١٨٨٩، ثم كانت المحطات الأبرز الأخرى مع تأسيس البلديات الأخرى في المنطقة فكانت بلديات: حارة حريك في العام ١٩١٨ وبرج البراجنة في العام ١٩٢٠ والغبيري ١٩٥٦ والمريجة وتحويلة الغدير والليلكي سنة ١٩٦٦. وكان من الطبيعي أن يؤدّي هذا التقسيم الجديد إلى بروز بعض التغييرات، من أهمها الخلافات الحدودية بين البلديات المستحدثة وكذلك ظهور واقع جديد لجهة أراضي هذه البلديات تحديدًا مع «قضايا الرمول» التي فرضت واقعًا جديدًا على هذه البلديات، إذ سلّخت مساحات شاسعة من أراضيها، لتخسر بذلك موردًا هامًا من مواردها، وقد فتح هذا الأمر المجال أمام ظهور نوع جديد من العقارات عرفت بـ«الشيوع» مع ما تضمّنه من تعديلات كانت غريبة على أبناء المنطقة، لتزيد بذلك التعقيدات المتعلقة بملف الأراضي في المنطقة.

## قضايا الرمول

تُعدّ قضايا الرمول واحدة من أعقد القضايا التي واجهت بلديات الضاحية الجنوبية نظرًا لما انطوت عليه من إجحاف بحق بعض تلك البلديات. وتعود جذور هذه القضية إلى ما قبل العام ١٩٥٣، وهي تتعلق بالمناطق المعروفة حاليًا كجزء من الجناح والسلطان إبراهيم والأوزاعي بالإضافة إلى عدد من العقارات الممتدة على يمين طريق المطار القديم باتجاه بيروت. وبغض النظر عن تحديد الملكية الأساسية للعقارات المذكورة، فقد كان لبلدية برج البراجنة والتحويلة والليلكي مساحات كبيرة من الأراضي المصنّفة على أنها مشاع لأهل البلدة، وذلك بحسب دفاتر المسح القديمة في المنطقة، فقد كان أهالي برج البراجنة يمشون فصل الصيف في مشاع بلدتهم، وقد بنوا في الواجهة البحرية والمنطقة التي تسمّى «الرمول»، «عرازيل» يمشون فيها فصل الصيف للاستجمام، هربًا من الحرّ. وقد دفع هذا الأمر بلدية برج البراجنة التي كانت مؤلفة من: الرئيس محمود عمار ونائب الرئيس ميشال متى والأعضاء: يوسف إبراهيم الطويل، أحمد محمد إسماعيل، عبد الهادي حرب، حسن علي رحال، محمد علي منصور، أيوب الحاج عساف، جليليو الحسيني ومحمد درويش السباعي، إلى عقد اجتماع تغيّب عنه عساف والحسيني والسباعي، للبحث في تنظيم عملية إشغال مشاع القرية، وخلّص الاجتماع إلى النص على أن هناك قسم من المشاع مؤجّر من فريد طراد، بناء على قرار البلدية رقم ١ في تاريخ ١٩٤٥/٢/٣. وتبيّن لهم أن قسّمًا منه بنى عليه الأهالي بيوتًا لتمضية فصل الصيف، فاتخذت البلدية قرارًا بالألّا تزيد المساحة المؤجّرة لكل مواطن عن ٣٠٠ متر مربع، والاستيفاء من كل مستأجر مبلغ خمسة غروش عن كل متر مربع سنويًا تُدفع سلفًا، على أن تكون مدة الإيجار عشر سنوات تبدأ عند صدور القرار، وأن يوفّق كل مصطاف اتفاقًا مع المجلس البلدي على هذه الشروط. وقد صدر القرار في ١٩٥٣/٦/٤.

على الخطّ العام الوحيد حينذاك، فتمدّت المنطقة في ثلاثة اتجاهات.

وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ أولّ مَنْ عمّر بيتًا وأقام مجلسًا تشاوريًا في الأوزاعي هو الوجيه علي حسن ناصر، وكان شعاره «مشاعنا حقّ لنا». ومثله فعل الوجيه حسين درويش عمار، والد رئيس البلدية آنذاك، النائب السابق محمود عمار، والمؤيد لعهد الرئيس كميل شمعون، فراح يُشجّع بعض الوافدين البقاعيين على تشييد بيوت على عقار تملكه رينيه حداد، زوجة فؤاد الخوري، شقيق الرئيس بشارة الخوري، كما دعا عمار الأب الجنوبيين للمجيء إلى المنطقة والسكن فيها، وذلك لأنّ «هذا مشاعنا ويريدون أخذه منا وأتمّ أحقّ من الدولة به»، كما قال. ويسترعي الانتباه أنّ عمار اختلّف مع حليفه الرئيس شمعون في هذا الملف. ونقلت «السفير» في أحد تحقيقاتها عام ١٩٨٣ عن عارفين بخفاياه أنّ شمعون «كان يرغب بتحويل الأوزاعي إلى بلاجات شواطئ شبيهة بالكوت دازير» الفرنسي. وقد حاول حسين درويش عمار مراجعة الرئيس للاتفاف على قرار المحكمة، إلا أنه «أقفل الباب بوجه الوفد»، لكنّ بابًا آخر فُتح للمواجهة بين المالكيين الجُدِ وأهالي البرج بعد حرمانهم من مشاعهم. واستمرّت عمليات البناء في الأوزاعي بشكل متقطع إلى أن حصلت ثورة عام ١٩٥٨، حينها صارت المنطقة تضمّ حوالي ٢٠٠ منزل. و«في مطلع الستينات انخفضت نسبة البناء إلا أنها عادت لتتصاعد لاحقًا وأخر ذلك العقد».

(\*) قضايا الرمول في بلدات برج البراجنة، الشياح، تحويطة الغدير، عمروسيّة الشوفيات، حُكم بتاريخ ١٧ أيلول سنة ١٩٥٥ رقم ٥، صادر عن المحكمة الاستثنائية المؤلفة من الرئيس محمد حيدر بقاعي مستشار محكمة التمييز، ألبير عبد الله فرحات رئيس محكمة الاستئناف في بيروت، فكتور نسيب فيليب بيدس، القاضي المنفرد في بعبداء.

## ماذا بقي من مخيم برج البراجنة؟

علي قاسم



فلسطينية ولبنانية، وإلى جانب ذلك ما زال تجار المخدرات يستخدمون المخيم ساحة للتوزيع وتميرير المخدرات إليه عبر ما يُعرف بحي العبلكية وحي الجورة، وهؤلاء التجار يحتمون بقوى من «الثنائي الشيعي» المتحكّم بأمور الضاحية الجنوبية.

إن الأحداث الأخيرة وخصوصاً بعد اللجوء السوري واستغلاله من قِبَل قوى لبنانية جعل هذه العصابات أقوى من الفصائل الفلسطينية التاريخية، مع أن بعض مسؤولي هذه الفصائل تؤمّن الحماية لموزعي المخدرات وأصحاب المولدات الكهربائية.

واستناداً إلى الانقسام الفلسطيني التاريخي، ففي مخيم برج البراجنة لجنتان شيعيتان، الأولى تتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية والثانية تتبع للحزب الفلسطيني الممسوك من النظام السوري وحلفائه.

تهتمّ اللجنة الأولى بتسجيل المساكن والإشراف على بيعها أو إيجارها، والثانية تشرف على تجارة توزيع المياه والكهرباء. وعلى الرغم من توزيع الأدوار، فإن «الثنائي الشيعي» يمارس سلطته ونفوذه على اللجنتين ويعزو سكان المخيم الأمر إلى أنهم لا يريدون النزاع مع الأطراف اللبنانية.

ويقول أحد الناشطين: «إن عدداً من الفلسطينيين الذين لم تُعرف مصادر أموالهم صاروا يجنّدون مسلحين ياتمرون بأمرهم وينفذون ما يُطلب منهم خارج إطار القوى السياسية التقليدية».

وتصرّح بعض الأطراف الفلسطينية بأنه من الضروري التنسيق مع المحيط اللبناني، لذلك يمكن القول إن أحد المسؤولين الأساسيين في اللجنة التابعة لمنظمة التحرير المدعو ن. أ. يتولّى التنسيق مع حزب الله وتنفيذ المطلوب منه في المخيم.

أما اللجنة التابعة للحزب، فقد أضيف إليها أ. ع. أ. وهو لا يمثل أي طرف فلسطيني، بل هو على علاقة مع الحرس الثوري الإيراني ويسعى من خلال نشاطه لبناء مجموعات وهيئات مدنية مرتبطة بالخيار الإيراني من خلال تنظيم حملات ورحلات ذات

يبدو أن مخيم برج البراجنة فقد خصوصيته الفلسطينية كمكان ضمّ لاجئين قدموا إليه من شمالي فلسطين عام ١٩٤٨، وتحول إلى مساحة جغرافية تضمّ آلافاً من الناس المحكومة من عصابات ومجموعات تتحكّم بالمقدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمقيمين فيها ووفق سياسة أطراف لبنانية تسعى لاستخدام المخيم كورقة في نزاعاتها الداخلية.

أنشئ المخيم المذكور عام ١٩٤٨ من قبل عصابة جمعيات الصليب الأحمر لإسكان اللاجئين من قرى وبلدات الجليل الفلسطيني، ويقع في الضواحي الجنوبية لمدينة بيروت وبالقرب من مطار رفيق الحريري الدولي، وتتوزع جغرافياً المخيم تبعاً لأسبقية اللجوء من فلسطين، فقد سكن أهالي ترشيحا، وهم أول الوافدين، على خط يمتد من شمال المخيم إلى جنوبه بمحاذاة الشارع العام الذي يفصل المخيم عن منطقة برج البراجنة. وتبعهم أهالي كل بلدة وقريّة ليسكن كل منهم في مساحة خاصة بهم. أهم البلدات التي قدم اللاجئين منها هي: ترشيحا، كابير، كويكات، سعسع، الشيخ داود، شعب وعكا.

تشير الاحصاءات الخاصة بوكالة الأونروا إلى أن عدد اللاجئين يصل إلى نحو ٢٠ ألف لاجئ فلسطيني.

لكن أحد الناشطين أشار حديثاً إلى وجود نحو عشرة آلاف فلسطيني إلى جانب نحو ١٥ ألف لاجئ سوري قدموا خلال الأحداث السورية، وأن أكثر من خمسة آلاف فلسطيني هاجروا إلى الدول الاسكندنافية بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ وحرب المخيمات عام ١٩٨٥، كما نزح نحو خمسة آلاف آخرين إلى الأماكن السكنية المحاذية للمخيم.

ترك اللجوء السوري آثاراً سلبية على المخيم، فقد لجأ عدد من الفلسطينيين إلى بناء منازل وطوابق جديدة لإسكان السوريين عبر الإيجار، ما أثر على البنى التحتية التي كانت في الأساس تعاني من ضغط مزمّن، كما أثر ذلك على شبكة مياه الشرب وخطوط التيار الكهربائي، مع العلم أن إدخال مواد البناء ممنوع إلا بإذن خاص من الأجهزة اللبنانية، وهو ما حصل عليه أصحاب الخطوة في علاقاتهم مع السلطة اللبنانية ومع أطراف لبنانية نافذة في المنطقة.

في أواسط نيسان ٢٠٢٤ حصلت اشتباكات مسلحة بين مافيات المولدات الكهربائية والتي يحظى كل منها على دعم من قوى

طابع ديني شيعي لبعض أهالي المخيم والمشاركة في احتفالات دينية في العراق، بالإضافة إلى توزيع مساعدات غذائية دورية، وتأمين أدوية للمرضى وتنظيم أيام صحية بدعم إيراني واضح.

ويشير ناشط فلسطيني آخر إلى أن الفلسطينيين مع خيار المقاومة ضد إسرائيل، ولكن "ما نشهده حالياً يشير إلى أن هذا الخيار لم يُترجم مشاركة عسكرية واضحة في الجنوب، وأن معظم المشاركين كان من فلسطيني سورية، وإذا كانت «حماس» تسعى إلى الإمساك بالمخيم من خلال النزاع مع «فتح» فإن تنفيذها لأي خطوة لها علاقة بالنزاع في الجنوب اللبناني يرتبط بموافقة «حزب الله» وما يتناسب مع سياسته.

إن تجربة الفلسطينيين مع الاجتياح الإسرائيلي ثم مع حرب المخيمات دفعت العديد منهم إلى استخدام التقية دفاعاً عن وجودهم.

ناشطة نسوية أصرت أن تضيق أمرًا آخر يتعلق بالوضع الاجتماعي وتأثير الثنائي الشيعي عليه، إذ قالت: «على الرغم من الخلاف والانقسام الفلسطيني بين «فتح» و«حماس» وداعمي كل منهما، لكنهما يقفان صفًا واحدًا ضد حقوق المرأة الفلسطينية، وهي التي لعبت دورًا مميّزًا خلال تاريخ الوجود الفلسطيني في لبنان، ونرى الجميع وبدعم من القوى اللبنانية الموجودة في المنطقة يمنعان أي نشاط نسوي ويحرضان مجموعات متطرّفة ضد حقوق المرأة».

مخيم برج البراجنة، أو ما تبقى منه، تحول إلى مساحة جغرافية للاستخدام الأمني والسياسي للثنائي الشيعي.

## عائلات وأنساب

### آل بيضون

أسرة ينضوي تحت اسمها مسلمون شيعة وسنة في بيروت وطرابلس ومجدل عنجر، ومنهم مسيحيون أيضاً في كفور النبطية وزحلة والمروج. معنى الاسم قد تعود نسبته إلى اللون الأبيض. يقول الأستاذ أحمد أبو سعد، مؤلف «معجم أسماء الأسر والأشخاص» إن الاسم قد يكون نسبة إلى البيضان من عرب الحجاز ثم حُرّف إلى بيضون. أما المسلمون الشيعة منها فيتوزعون على بيروت وبننت جبيل والشهانية وصور وصريفا والرمادية، ويعودون في أصولهم إلى مدينة بنت جبيل وشحور. يؤكد بعض أعيانهم نسبتهم الحجازية ويعتبرون أنهم أتوا إلى لبنان من المغرب العربي وهم ذهبوا إليه في أثناء الفتح ثم عادوا منه إلى بلاد الأناضول حيث لا تزال أسرة كبيرة تحمل هذا الاسم في مدينة أضنة، ومن الأناضول توزّعوا في سوريا ولبنان وفلسطين.

أشهر من برز منهم في بيروت: الحاج موسى بيضون أحد كبار تجار الغنم، وعبد الله بيضون عضو محكمة التجارة في أواخر القرن ١٩ الميلادي، والنائب والوزير السابق الوجيه رشيد بيضون (١٨٨٩-١٩٧١)، مؤسس الجمعية والكلية العملية في بيروت والجنوب، والنائب والوزير السابق محمد يوسف بيضون، وأحمد بيضون الباحث والمؤرخ، والنائب والوزير السابق محمد عبدالحاميد بيضون، والمحامي ناجي بيضون، والمؤرخ إبراهيم بيضون.

## فكر وثقافة

### أحمد بيضون



ابن النائب السابق عبد اللطيف بيضون، متزوج من عزة شرارة، من بنت جبيل هو أيضاً والمولود عام ١٩٤٣، كان من أبرز قياديين «حركة لبنان الاشتراكي»، وعضو المكتب السياسي فيها، ثم اندمجت الحركة عام ١٩٧٠ مع «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» لتشكّلان معاً «منظمة العمل الشيوعي» في لبنان. عُيّن بيضون عضواً في مكتبها السياسي لكنه ما لبث أن غادرها سنة ١٩٧٣ برفقة الكاتب والمفكر وضاح شرارة. يعرف بيضون عن نفسه، على مدوّنته على

الانترنت أن منشوراته تتناول، على الخصوص، شؤون المجتمع اللبناني ونظامه السياسي وبعض المسائل المطروحة على اللغة والثقافة العريبتين.

من مؤلفاته:

«الأخلاق والأمزجة» ديوان شعر، صدر عام ١٩٨٤، يحتوي على قصائد عامية «وأخرى مضادة للعامية وحديثة وناقدة لها»، بالإضافة إلى قصيدة عن بنت جبيل؛ «الصراع على تاريخ لبنان» (١٩٨٩)؛ كتاب «كلمن» من مفردات اللغة إلى مركّبات الثقافة (١٩٩٧)؛ «بنت جبيل - ميشيغان» الصادر بطبعته الأولى عن «الدار العربية» سنة ١٩٨٩، وبطبعته الثانية عن «دار النهار» سنة ٢٠٠٦، وهو كتيب صغير نسبياً يتحدث فيه المؤلف عن مسألة الاغتراب في بنت جبيل، وحال الجالية البنت جبيلية في ميشيغان وعاداتها وتقاليدها وكيفية ممارستها لغربتها؛ كتاب «لبنان - الإصلاح المردود والخراب المنشود» الصادر عن «دار الساقى» عام ٢٠١٢، الذي يتطرق فيه إلى مسألتين أساسيتين: الأولى هي أزمة الهوية الوطنية اللبنانية وانعدام قيام الدولة الحديثة، أما في الثانية فيطرح موضوع الشيعة السياسية ورؤيتها كونها مجموعة طائفية في إطار الصراع الطائفي على الحكم في لبنان. والكتاب يضم مجموعة دراسات منشورة سابقاً ودراسات جديدة تنشر للمرة الأولى؛ أما كتاب «الجمهورية المتقطعة» الصادر عن «دار النهار» عام ١٩٩٩ الذي بحسب تصديره يطرح موضوع الجمهورية اللبنانية التي يصفها بأنها متقطعة على مستوى الموضوع وعلى مستوى الذات، وهو يجمع في طرحة بين مستويين، نظري عام وبتناول جزئي لقطاعات محدّدة، ويجمع مقالات أعد بعضها لتكون فصول من كتاب جماعي وبعضها الآخر ندوات شارك فيها وانعقدت في أكثر من بلد وقارة في مراحل مختلفة، ومواضيع هذه المقالات متباينة جداً.

يورد الدكتور أحمد بيضون في أحد مقالات كتابه «لست أشك أن اللبنانيين، كانوا قبل الحرب وما زالوا بعدها، يحبون هذه البلاد كثيراً [...] على أن هذا الحب ظلّ يعنونه على الدوام خلل في عواطف اللبنانيين بعضهم حيال بعض، أفراداً وجماعات، وكان هذا الخلل يعود فينعكس اضطراباً في صلاتهم بالأرض التي يُفترض أنها لهم جميعهم [...] والحق أن هذه البلاد كان فيها على الدوام مقادير من الأحقاد المتنوعة يصعب أن يستقيم معها أمر مجتمع، أو أن يتحملها وطن»؛ كما صدر له عن «دار الجديد» عام ٢٠١٩ كتاب «في صحبة العربية - منافع إلى اللغة وأساليب»؛ من أهم ترجماته، كتاب: «في السياسة الداخلية» للمفكر ميشال شياح.

# من كتاب «المرأة الشيعية في لبنان، خصوصية الهوية والكفاح المستمر» المرأة الشيعية، قضية الحضانة، واقع وقضايا

## المرأة الشيعية في لبنان خصوصية الهوية والكفاح المستمر

Bundesamt für  
Auswärtige Angelegenheiten

Documentation & Research

أحياناً، أن يُقرَّر أن حالة الطفل الصحيّة تقتضي أن يكون مع الأب، كما حصل في المحكمة الجعفرية في بنت جبيل التي سلّبت أمّاً حقها في حضانة ابنتها البالغة خمس سنوات بذريعة أن «الطفلة تُعاني عوارض رئويّة، [...] والإقامة في منزل والدتها في بنت جبيل الجنوبيّة تسيء إلى وضعها الصحي»، مع أن والدها يسكن في الضاحية الجنوبيّة ذات الرطوبة العالية ونسبة التلوّث الأعلى مما في بنت جبيل.

كما تُعتبر حالة ليليان شعيّو من القضايا التي أثارت تعاطفاً كبيراً في هذا الخصوص، هي التي مُنعت من رؤية رضيعها منذ إصابتها في انفجار مرفأ بيروت بتاريخ ٤ آب ٢٠٢٠، ودخولها في غيبوبة. كانت المحكمة الجعفرية صادّرت حقها في الحضانة، وسمحت لها برؤيته أربع ساعات يومياً فقط. لكن القرار لم يُطبّق بعد طعن الزوج فيه. وقد تدرّعت عائله بحماية الطفل من الإصابة بفيروس أو عدوى خلال زيارته لها في المستشفى. وقد تعرّضت لظلم مزدوج من المحكمة الجعفرية التي كانت

رفضت طلب أسرته تسليم جواز سفرها ومنحها إذنًا بمغادرة البلاد للعلاج، إذ نصّبت نفسها وصية على ليليان بعدما رفع زوجها دعوى حجر عليها. ويُذكر أن وكيل أسرة الأخير هو علي رحال، قيادي في «حركة أمل». وعشيّة الذكرى الثانية للانفجار عام ٢٠٢٢، نجح الضغط الشعبي في جمع الأم بطفلها على سريها في المستشفى للحظات قليلة وكذلك تمكين العائلة من استحضار جواز سفر لها لتُكمل علاجها في الخارج.

أما لينا جابر فخرمت حتى البكاء على مدفن ابنتها التي سُليخت عنها في الحياة والممات. «صورتها جاثية على ركبتيها أمام السياج الفاصل بينها وبين قبر مايا، صعبت محوها من ذاكرة من شاهد مقطع الفيديو. قصة لينا بدلاً من أن تكون شرارة الثورة على فتاوى المحكمة الجعفرية، أضحت فرصةً للانقضاء عليها، ومحاولة تشويه سمعتها [...] بخيانة الشراكة الزوجية [...]».

إن أحكام «دليل القضاء الجعفري» تحرم الكثير من الأمهات الشيعيات من أطفالهن في سنّ الطفولة المبكرة، ويستطيع الزوج الذي يملك بيده قرار الطلاق فرض تخلّي المرأة عن الحضانة مقابل حريتها وإنهاء الزواج، فتتحوّل الحضانة أداة ابتزاز، كمثل سارة التي خضعت لشرط زوجها السابق ثمنًا للانفصال عبر التوقيع على تنازل رسمي عن حقوقها الشرعية لدى محكمة صيدا الجعفرية، بما في ذلك حضانة رضيعتها التي كان عمرها سبعة أشهر. كان ذلك حلّها الوحيد للخلاص من معاناة وعنف في منزل الزوجية استمرّا ثلاث سنوات. وبعد أن رضخت

«الحضانة اصطلاحاً هي القيام بتربية الطفل والتزام شوونه، في زمن لا يقدر فيه على إعانة نفسه، إطعام نفسه، وخدمة نفسه إلا بمعاونة غيره، ممّن له الحق في ذلك شرعاً. خصوصاً أمه [...] فإن له عليها بعض الحقوق، وأهمها الاعتناء به في طفولته ورعايته حتى يتمكن من خدمة نفسه بنفسه. وقيل: هي تربية الولد وحفظه وتنظيمه والإشراف عليه».

تُعدّ مسألة الحضانة لدى الطائفة الشيعية واحدة من أبرز القضايا التي شغلت الرأي العام في لبنان في السنوات الأخيرة، لاسيما بسبب عدم اتخاذ أيّ خطوة لتعديل الأحكام الخاصة بها. إذ حدّدت المحكمة الجعفرية حضانة المطلقة لأطفالها بعامين للذكر وسبع سنوات للأنثى، بحسب المادة ٣٤٨ من قانون الأحوال الشخصية في دليل القضاء الجعفري. وإن تزوجت الأم بعد مفارقة الأب، يسقط حقها في الحضانة التي تؤوّل إلى طليقها. وفي ذلك الدليل «الحضانة تُثبت للأُم بشرط أن تكون مسلمة إذا كان الولد مسلم [كذا في الأصل] حكماً»، أي أنه لا حضانة لمن كانت على غير دين والِدِ أولادها.

كما تخضع الحضانة لتقدير القاضي الشرعي، فيمكن أن تُسقط عن الأم قبل بلوغ السن القانونية لأسباب تمييزية، منها ما يُسمّى عدم أهلية المطلقة أو التذرّع بساعات عملها، وأحياناً لاقتناء كلب في منزلها بحسب أحد الأحكام، كما ورد في شهادت لنساء فقدن حضانة أولادهن.

وضّح الرأي العام بما تعرّضت له عيبر خشاب (طليقها هو حسن نجم، دبلوماسي لبناني في ساحل العاج، كان يشغل منصب سفير لبنان في قطر لفترة طويلة قبل فرج بري، وهو محسوب على «حركة أمل») حيث استُخدم بوضوح نفوذه السياسي ليستحصل من المحكمة الجعفرية، عبر القاضي بشير مرتضى، على حكم بحضانة الولدين [وهما توأمان طفل وطفل] وتسفيرهما إلى ساحل العاج، معتبراً أن «شأنية والدهما الاجتماعية والمرموقة سترتد إيجاباً على الولدين كونهما سيستمتعان بحياة اجتماعية مرموقة وبرفاهية في العيش». ومن غرائب اجتهادات القاضي احتسابه «عمرهما على التقويم الهجري ليبلغهما السابعة من عمرهما» لم يبلغها بعد، بحسب التوقيت الميلادي، ويصير من الممكن شرعاً إعطاء حضانة البنت لأبيها، بما أن حضانة البنت تجوز للأب بعد بلوغها السابعة، فيما سن الحضانة للصبى هي سنتين بحسب القانون الجعفري. أكدت مصادر قانونية أن هذا الأمر من شأنه أن يُحدث إرباكاً في ما بعد، «فعلى صعيد الوصاية أو الورثة أو غيرها، يُحدّد القاصر بأنه دون ١٨ عاماً ميلادياً، وإذا ما اعتمد التقويم الهجري، يُصبح عمر القاصر [...] أقل». وانتقد المفتش على المحاكم الجعفرية حسن الشامي ما رصده من «مخالفات خطيرة وانحياز في القضية»، إثر الشكوى التي تقدمت بها الوالدة عنده بعد أسبوع من صدور الحكم في قضيتها. ومن الأمثلة الأخرى على تقدير القاضي، المُنافي للمنطق

لقرار المحكمة الجعفرية الذي يُبيح لها زيارة ابنتها لمدة ثماني ساعات فقط أسبوعياً في غرفة صغيرة داخل منزل خال طليقها، اضطرت للتوقف عن الذهاب إلى هناك بسبب حضور طليقها ومحاولته التحرش بها وإهانتها، حسبما روت. وهو حرّمها أيضاً من رؤية طفلتها مراراً، حسبما وثّقت لائحة جوابية، أو شكوى، قدّمها وكيلها عام ٢٠١٦. كما واجهت شيعيات السجن لرفضهنّ التخلّي عن أبنائهن، وذلك بموجب المادة ٤٩٦ من قانون العقوبات اللبناني التي تنصّ على معاقبة الأب أو الأم أو كل شخص لا يمثل لأمر القاضي فيرفض أو يؤخر إحضار قاصر، بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين. تُبيح المادة ٨٤٥ من «قانون أصول المحاكمات المدنية» لقوى الأمن دهمّ المنازل لضمّ الأطفال قسراً، كذلك تجيز المادة ١٠٠٣ من القانون ذاته حبس الأم من أجل تسليم قاصر. نورد هنا، على سبيل المثال لا الحصر، مثالين في هذا الخصوص: في تشرين الثاني ٢٠١٨، قام عناصر قوى الأمن الداخلي، بـ«تنفيذ قرار صادر عن المحكمة الجعفرية بمنع المحامية فاطمة زعرور، زوجة سابقة للمدير العام للأمن العام السابق اللواء عباس إبراهيم، من تولّي حضانة ابنها البالغ من العمر سنتين ونصف السنة. وداهمت العناصر الأمنية [منزل] خالة زعرور في بلدة سُجد بموجب مُدكّرة صادرة عن النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهيّف رمضان، استناداً إلى قرار قضائي صادر عن دائرة التنفيذ في بعدا يقضي بتنفيذ حكم المحكمة الشرعية المتعلّق بحقّ الوالد في رؤية ابنه». وقالت زعرور إنها تعرضت للتعنيف لانتزاع الحضانة منها.

كما ألقي القبض على فاطمة حمزة في تشرين الثاني ٢٠١٦ وحُجزت «في مخفر الغييري لرفضها تسليم ابنها (٣ سنوات ونصف السنة) لوالده بموجب قرار صادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية». وصدر قرار إخلاء سبيلها بعد توقيفها لمدة خمسة أيام. وكان من خصوصيات قضيتها عدم وقوع



«المحكمة الشرعية الجعفرية» - ليليان فايلز



من اعتصام امام «المجلس الاسلامي الاعلى» .. «بئس الذكورة مع الظلم!»

إلا أن التجاوب لم يأت سوى من رجال دين من خارج المؤسسة الشيعية الرسمية، إذ «تجاهل المحاكم الجعفرية في لبنان بعض الآراء الفقهية المختلفة عند الطائفة الشيعية في مسألة الحضانة؛ منها فتوى المرجع الراحل السيد محمد حسين فضل الله، التي تنص على أحقية الحضانة للأم إلى عمر السبع سنوات». وفي مقارنة مع مرجعيات العراق، على سبيل المثال، حيث مرجعية النجف التي يرتبط بها المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان منذ العام ١٩٦٧، ورأسها السيد علي السيستاني، الذي يُقلده كثيرون في لبنان أيضًا؛ وفق المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية هناك، فإن للأم حضانة أبنائها من الجنسين حتى سن العاشرة، وقد تعمل المحكمة على تمديد حضانة الطفل لسنة أو سنتين أو لوقت وصول المحضون سن الخامسة عشرة من عمره طبقًا لمصلحة الطفل. ويجوز للطفل بعدها اختيار الشخص الحاضن». وأثار التعديل المقترح للقانون في مجلس النواب العراقي في تموز ٢٠٢١، وخصوصًا المادة ٥٧، جدلاً كبيراً لكونه يمنح الأب حق حضانة الطفل/ة بعد السابعة من العمر، ويشترط عدم زواج الأم لأخذ الحضانة. غير أنه لا يفرض قيداً مماثلاً على الوالد. وفي حال وفاته تنتقل الحضانة إلى الجد لا الأم. وحتى تموز ٢٠٢٣ كانت بغداد والمحافظات تشهد تظاهرات احتجاجاً على مشروع التعديل المُجحف. أما في إيران، فالحضانة في يد الوالدة حتى سن السابعة للصبي، والتاسعة للبنات.

ارتباطها التاريخي بتنظيمات الدولة القضائية، تتمتع بهامش واسع من الاستقلالية عن مؤسسات الدولة المدنية على الصعيد العملي، وهذا ما يُطلق يد تلك المحاكم في أخذ قرارات لا تراعي العدالة التي تستحقها النساء». وفي الوقت الذي نُصِر فيه المحاكم الجعفرية على حرمان المطلقة من أولادها في سن مبكرة، عدلت مذاهب أخرى قوانينها، فالطائفة السنية رفعت سن الحضانة إلى ١٢ سنة للذكور والأنثى، والطائفة الدرزية جعلتها ١٤ سنة للبنات و ١٢ سنة للولد، أما لدى الروم الأرثوذكس فعدلت من سبع سنوات إلى ١٤ عامًا للذكور، ومن تسع سنوات إلى ١٥ عامًا للأنثى.

وثمة «مجموعة من العوامل تحول دون إصلاح النص الديني المتعلق بالحضانة، وأبرزها تزايد الفساد الإداري في المحاكم الجعفرية والذي بدأ يظهر إلى العلن ويتم تناقله في الإعلام، وكذلك غياب العنصر النسائي الفاعل في المحكمة الشيعية الجعفرية، وهو الحال في معظم المحاكم الروحية في لبنان، إضافة لاختلاف المرجعيات الدينية لدى الطائفة الشيعية بين قم في إيران والنجف في العراق.

من المعروف أنه يوجد عند الشيعة ما يسمى «باب الاجتهاد» الذي يُعد مخزناً فقهياً لتبديل النصوص الدينية التي لم تعد تتواءم مع الواقع الحالي، إلا أن المرجعيات الرسمية امتنعت عن تعديل سن الحضانة. إذ، الموقف الرسمي للمؤسسة الدينية الشيعية رافض لتعديل أحكام الحضانة، رغم أن الفقه الشيعي نفسه يظهر اجتهادات مغايرة في هذا المجال، في لبنان أو خارجه.

طلاق مع زوجها، إذ صدر الأمر بالحضانة نتيجة رفضها الخضوع لقراره بوضعها في منزل منفى ومنعها من ممارسة عملها وضربها ضاغطاً عليها، فقررت ترك البيت ورفعت قضية نفقة، فرد عليها بدعوى لحضانة الطفل. فقرّر القاضي في المحكمة الجعفرية جعفر كوثراني إعطائه الحضانة، وعندما تمتعت فاطمة عن التنفيذ، تحرك رئيس دائرة تنفيذ بعبدا، وهو قاض مدني، واتخذ قراراً بحبسها سناً للمادة ٩٩٨ من «قانون أصول المحاكمات المدنية»، ولم يبت بدعوى النفقة التي رفعتها.

هذه الحالة حوّلت مسألة الحضانة لدى الطائفة الشيعية إلى قضية رأي عام، فطُعمت «تظاهرة ضخمة جداً انطلقت من مقرّ المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» وصولاً إلى المخفر تحت ضغط شعبي وإعلامي غير مسبوق، ما دفع رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى الاتصال بالسلطات الأمنية لإطلاق سراح فاطمة، ولاحقاً أعطى المفتي الجعفري استثناءً لحزبة يُتيح لها إبقاء ابنها معها.

[...] هنا يبرز تأثير رجال السياسة على رجال الدين ومقاربة الأحكام، ففي القضايا التي يتوخى فيها رجال الدين إظهار قوتهم، يُترك الأمر لهم في حال عدم تعارضه مع مصالح المؤسسات السياسية.

وفي استبيان نُشر عام ٢٠١٩ شمل ٥٤ امرأة منفصلة، أُقيمت واحدة من كل عشر نساء في العينة ممن حَسِرْنَ حضانة أطفالهن في المحاكم الجعفرية، وذلك على أيدي قوى الأمن لفرض تسليم الأولاد إلى الآباء. إلى ذلك، تُواجه النساء ضغوطات متعدّدة، بينها الترهيب والابتزاز، بهدف الرضوخ ل«تقديم خدمات جنسية ثمناً لحضانة أو لحكم في صالحها»، أو مُحاربات اقتصادية تزيد الأعباء المالية عليهن في نضالهن لاستعادة أطفالهن. وعام ٢٠٢٠ أكد المفتي الجعفري الشيخ أحمد طالب أنه «بإمكان المرأة أن تشتط في عقد الزواج الشرعي ما تريده حول سن الحضانة وطلب الطلاق، وبنود أخرى تتعلق بالحقوق الاقتصادية وغيرها، من دون الرجوع إلى دفتر الشروط [الذي أطلقه القاضي محمد كنعان] أو حتى إقراره». وذهب إلى حدّ وصفه بأنه «محاولة إلهاء للمطالين والمطالبات برفع سن الحضانة، وهو لا يُغني عن تعديل لقوانين المحكمة»، ذلك أنه لا يُوفر حلاً ملزماً. وأقر بأن ذكورية بعض القضاة في المحكمة الجعفرية تحول دون تعديل سن الحضانة». أضيف: أن «كل طليق يكون له واسطة سياسية عند الأطراف الشيعية ويتحكم بمصير النساء، يفرض القضاة عليهن منعهن من حق رؤيتهن أطفالهن، أو تُحرمن [كذا في الأصل] من حق النفقة»، بحسب زينة إبراهيم، رئيسة الحملة الوطنية لرفع سن الحضانة عند الطائفة الشيعية. من جهة أخرى، ورغم وجوب التزام المحاكم والقوانين الطائفية بالدستور اللبناني «تُبَيّن تقارير أن محكمة التمييز، وهي أرفع المحاكم المدنية في لبنان، تُمارس رقابةً محدودة جداً على إجراءات المحاكم الطائفية وأحكامها، مع الإشارة إلى أن المحاكم الروحية مُستقلة إدارياً ومالياً عن الدولة. والمحاكم الشرعية والمذهبية، ورغم



MENA  
PRISON  
FORUM  
مُنْتدى المشرق والمغرب  
للشؤون السجنية

www.menaprisonforum.org



فهرس وكتبنا أمر للتوثيق والأبحاث  
Directory of UMAM D&R books, periodicals and collections

www.umambiblio.org



دليل اللبنانيين إلى السلم والحرب  
ديوان الذاكرة اللبنانية

www.memoryatwork.org



Documentación & Research

www.umam-dr.org

# «عُثر على» / «اندلع»... بلاد في حالة قتل / احتراق غامض

الخريبة، مصابًا بعدة طلقات نارية. والعتور على جثة المدعو ي. ك. ف.، ٣٦ عامًا، في البلدة ذاتها، شرق بعلبك.

- ٣ نيسان: وُجِدَت جثة عاملة من التابعة الفلبينية، وتم نقلها إلى مستشفى بعيدا الحكومي.

كل هذه الأحداث يمكن وضعها في خانة الأسباب المجهولة، قد تظهر تحقيقات وروايات في بعضها كجريمة بلدة العزونية التي أصدر الجيش بعد يوم من الجريمة بيانًا أعلن فيه عن توقيف أشخاص لتورطهم في الجريمة، ثم بعد يومين أصدر بيانًا عن توقيف شخصين أثناء محاولتهما الهرب إلى سوريا بطريقة غير شرعية عبر الحدود البرية في منطقة المصنع، وذلك لتورطهما في الجريمة.



ولا تخلو الساحة من حوادث حرق واحتراق لمركبات ولمخازنها، منها ما يدخل في خانة ما هو مجهول ومنها ما يُرد إلى إهمال وخلافه.

- ٣٠ نيسان: اندلع حريق كبير داخل أحد المطاعم في شارع بشارة الخوري نتيجة انفجار قوارير غاز، أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص.

- ٢٤ نيسان: أفادت غرفة التحكم المروري عن احتراق مركبة على مدخل جبيل. وفي اليوم ذاته اندلع حريق في مركز للجيش في عرسال وكذلك احتراق سيارة فجرًا في طرابلس.

- ٢٣ نيسان: اندلع حريق داخل متجر لبيع المجوهرات، وحريق كبير في بورة تجميع بلاستيك في برجنا.

- ٢٢ نيسان: حريق كبير في مخيم للنازحين بزحلة، وحريق كبير قرب بلدة الشهابية الجنوبية.

- ٢١ نيسان: حريق كبير داخل هنغار يحتوي على ملابس ومعدات صناعية وأدوات منزلية وقطع سيارات.

- ١٩ نيسان: اندلع حريق بشكل مفاجئ بشاحتي نقل (مبردة) مركوتين في خراج بلدة الشيخ عياش الحدودية لصاحبها خ. ض. دون معرفة مسبباته.

- ١٥ نيسان: تناقلت وسائل الإعلام خبرًا عن حريق كبير داخل مبنى في تلة الخياط في بيروت، حيث احتجرت النيران سكانه.

- ٤ نيسان: اندلع حريق كبير داخل مستودع لتخزين زينة الورود في منطقة المرج في البقاع الغربي.

- ٢ نيسان: حريق كبير داخل متجر لبيع الأحذية في منطقة الحدث.

- ٥ نيسان: اندلع حريق كبير، مساء الجمعة، داخل "بورة" تحتوي على صناديق بلاستيكية وغيرها قرب المدينة الرياضية في بيروت.

- ٢٣ آذار: احترقت سيارة في بعلبك وقيل إن سبب ذلك "مجهول".

- ١٦ آذار: احترقت سيارة على أوتوستراد البترون باتجاه بيروت.

- ١٣ آذار: احترقت مركبة على أوتوستراد الضبية المسلك الغربي.

- ٢٣ شباط، أبلغ الدفاع المدني عن إخماد حريق داخل مخيم للنازحين السوريين في رباق.

أما من الأحداث الحربية الغربية التي لا تزال في إطار المجهول أيضًا أنه عُثر في ٥ نيسان على عبوة ناسفة عند أطراف بلدة ريمش في منطقة بعيدة نسبيًا عن الحدود وكان الفاعل مجهولًا. وفي بلدة قطمون وقع انفجار في ٣٠ آذار واستهدف دورية راجلة لقوات "اليونيفيل"، وظل فاعلها مجهولًا في منطقة تبعد عن الحدود مسافة تقل عن كيلومتر واحد. وفي ٢١ آذار تم الإبلاغ عن العثور على حطام طائرة مسيرة بين بلدتي الخلوات والكفير في قضاء حاصبيا مجهولة المصدر.



«الموساد» الإسرائيلي. فعنونت جريدة «الأخبار» في إحدى صفحاتها: «فرقة إعدام إسرائيلية في بيت مري».

بالنسبة إلى الحادثين أعلاه يظهر مما لا شك فيه أن هناك خيوط ما تنسجها سرديات حول عمليتي الخطف والقتل. هناك عناصر تخلق المشهد، قصة مكتملة العناصر تبدأ بخبر «اختفاء» ثم «عثور على جثة» ثم بيان فروايات وتحليلات ووقائع واتهامات واتهامات متبادلة.

مقابل هذا الاكتمال في السرد وفي المشهد نرى ما يصلنا على شكل أخبار سريعة، جُملاً قصيرة، قد لا نقرأها كاملة، وقد نقفز في قراءتنا إلى كلمة ما، أخبار متناثرة هنا وهناك عن خبر «العثور على جثة» هنا أو أخرى هناك، في سيارة، على قارعة الطريق، في شقة أو في حقل، عن اشتعال حريق بشكل مفاجئ، عن انكشاف عبوة على جانب الطريق، أو... أخبار إذا جمعت في مكان واحد، في نظرة واحدة تؤكد أن هذه البلاد قد أضحت، بشكل أو بآخر، مسرحاً لأحداث مجهولة قد تنكشف قصتها أو سرديتها يوماً ما، أو قد تُترك فريسة للنسيان. قد تكون أحداثاً فردية، مرتبطة بشأراً أو سرقة أو اغتصاب أو إهمال أو انتحار، أو قد تكون قصة تصفية أو اغتيال أو رسالة سياسية، إلا أن ما يمكن أن يُقال عنها هو أنها مؤشّر على أن هذه البلاد تشهد مجزرة، أو محرقة، قد تتشعب أسبابها إلى أنها يمكن أن تؤشّر إلى أن هذه البلاد في حالة انحلال وتفكك وعنغ وغموض.

وفيما يلي استعراض لبعض الأحداث التي حصلت في الشهرين المنصرمين تحت عنواني «العثور على» أو «اندلاع حريق»، في ظروف غامضة:

- ٢٧ نيسان: عثر على جثة شاب في أحد المنتجعات في جونبة.

- ٢١ نيسان: عثر في منطقة الرويس في الضاحية الجنوبية على جثة ناطور بناء مطعونة بسكين في القلب.

- ١٦ نيسان: عثر على جثة رجل في عاليه في بلدة العزونية.

- ١٥ نيسان: عثر على جثة أحد الأشخاص تحت جسر الكولا.

- ١٢ نيسان: عثر على م. ن. جثة هامدة مجردة من الملابس إثر تعرّضه لحادث سقوط من أحد المباني في منطقة القبة - طرابلس.

- ٦ نيسان: وُجِدَت جثة عارية لشابة ثلاثينية على شاطئ الميناء في طرابلس.

- ٤ نيسان: العثور على ر. ش. وهو مصاب بطلق ناري في رأسه.

- ٢ نيسان: عثر على المدعو س. ف. وهو مصاب بطلق ناري في رأسه داخل سيارته، على طريق زغرتين - قضاء الضنية. وفي اليوم ذاته وُجِدَت جثة رجل في دوحه عرمون.

- ٢٩ آذار: عُثِرَ على أ. ق. د. في منطقة وطى مشمش - عكار، وهو مصاب بطلق ناري في صدره. في اليوم ذاته تم العثور على المواطن "ع. رحال" جثة داخل سيارة من نوع "راييد" في بلدة زيتا الكائنة عند الحدود السورية - اللبنانية.

- ٢١ آذار: العثور على المدعو ه. ش. في العقد الخامس من عمره جثة هامدة داخل منزله على أوتوستراد الملولة، مصاباً بطلق ناري في رأسه.

- ٢٠ آذار: العثور على شاب أربيعيني جثة داخل منزله في بلونة.

- ١٥ آذار: عُثِرَ في سهل بلدتي حدث بعلبك والنبي رشاد - البقاع، على سيارة من نوع مرسيدس وبداخلها جثة شاب في العقد الثالث من العمر.

- ١٤ آذار: العثور على جثة المدعو ح. ع. في جرود بلدة

- مساء الأحد في ٦ نيسان ٢٠٢٤، تم اختطاف باسكال سليمان وهو منسق حزب "القوات اللبنانية" في منطقة جبيل، على يد مسلحين لدى مروره في بلدة حاقل، ناحية مدينة جبيل عائداً من أداء واجب عزاء. تم العثور على هاتفه مرمياً على جانب الطريق في بلدة ميفوق، وبحسب بيان "حزب القوات اللبنانية" بعد الإعلان عن فقدان الاتصال به أن «الجناة كانوا يستقلون سيارة بيضاء اللون عندما خطفوا سليمان واقتادوه إلى جهة مجهولة».



في اليوم التالي أصدر الجيش بياناً عند الساعة الرابعة مساءً ورد فيه: «متابعاً لموضوع المخطوف باسكال سليمان، أوقفت مديرية المخابرات في الجيش ٣ سوريين إضافيين مشاركين في عملية الخطف، ويجري التحقيق معهم لكشف ملابسات العملية»، ثم في مساء اليوم ذاته عند الساعة التاسعة أصدر الجيش اللبناني بياناً وجاء فيه، أنه «متابعاً لموضوع المخطوف باسكال سليمان، تمكنت مديرية المخابرات في الجيش من توقيف معظم أعضاء العصابة السوريين المشاركين في عملية الخطف، وتبين خلال التحقيق معهم أن المخطوف قُتل من قبلهم أثناء محاولتهم سرقة سيارته في منطقة جبيل، وأنهم نقلوا جثته إلى سوريا». في حين أن «حزب القوات اللبنانية» عاجل بإصدار بيان، بعد بيان الجيش المذكور أعلن فيه أن «التحقيق في جريمة قتل القيادي بالحزب باسكال سليمان يجب أن يكون واضحاً وشفافاً وعلنياً وصريحاً ودقيقاً بوقائعه وحيثياته، مشيراً إلى أنه حتى صدور نتائج هذا التحقيق، فإن الحزب سيعتبر الجريمة "اغتيالاً سياسياً"، مشيراً فيه إلى عدم رضى على بيان الجيش، وغمز من قناة "حزب الله" بصفته المسؤول عن الاغتيالات السياسية الغامضة في البلاد، وبصفته عزاباً أساسياً لعصابات السرقة والتخريب عبر الحدود. في حين أن الإعلام المرتبط بـ«حزب الله» أكد على الرواية القائلة بأن الجريمة جنائية بقصد السرقة وإن حادث الخطف كان عرضياً».

أما السؤال حول لماذا أخذت عصابة الخطف جثة باسكال معها إلى سوريا؟ ونقلت الجثة عشرات الكيلومترات إلى داخل الأراضي السورية فهذا ما ظل غير مفهوم.

- نهار ٩ نيسان عثر على جثة محمد إبراهيم سرور مصابة بـ ٨ طلقات من مسدس، بعد مرور عدة أيام على اختفائه، وقيل إن سرور كان قد خُطف عندما كان في طريقه إلى منطقة بيت مري في جبل لبنان لسحب حوالة مالية، حيث تمت عملية خطفه وسرقة وقتله، بحسب ما تناقلت المواقع الإخبارية. والقتيل مُدرج على لائحة العقوبات الأميركية «أوفاك» بتهمة «ارتباطه بحزب الله وتحويل أموال إلى حركة حماس». ونشرت وزارة الخارجية الأميركية على موقعها أنه مسؤول منذ عام ٢٠١٤ عن تحويل عشرات الملايين من الدولارات سنوياً من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، إلى كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكري لحركة حماس)».

وعلى إثر إعلان العثور على سرور عقدت عائلته، مؤتمراً صحفياً، بحضور النائبين عن كتلة «الوفاء للمقاومة» التي تمثل حزب الله في البرلمان، علي المقداد وإيهاب حمادة، طالبت فيه الأجهزة الأمنية بكشف الحقيقة: في حين أشار وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام مولوي، خلال مقابلة مع إحدى القنوات التلفزيونية، إن الجريمة «وفق المعطيات المتوافرة قد نفذتها أجهزة مخابرات». مؤكداً ان المعطيات تشير إلى أن الموساد الإسرائيلي قد نفذ عملية الاغتيال: وهذا ما أكده أيضاً الإعلام المرتبط بـ«حزب الله» من خلال طرحه لرواية تتحدث عن استدراج وتحقيق مع الضحية ومن ثم إعدام ميداني واحترافية في التنفيذ على يد

# جغرافيا وسكان



صورة عامة لبنت جبيل - ويكيبيديا

المسجلين أكثر من ٤٣ ألف شخص لكن المقيمين لا يتجاوزون الستة آلاف وسيطر «الثنائي أمل وحزب الله» على المجلس البلدي فيها مع أرجحية تامة لـ«حزب الله». عام ٢٠٢٢ بلغ عدد المقترعين للانتخابات النيابية، حسب لجان قيد الابتدائية، ٦٩٦٧ صوتًا، منهم ٦١٨٨ لائحة «أمل وحزب الله»، في حين كان عدد أصوات لائحة المعارضة تحت عنوان «معًا للتغيير» ٤٥٨ صوتًا فقط.

تتألف «بنت جبيل» من العديد من الأحياء، هي: حي البركة، حي الجامع، حي الحسينية، حي الحوارة، حي عين الصغرى.

تعتبر مدينة «بنت جبيل» مركز قضاء ويضمّ البلدات التالية: السلطانية، الطيري، برج قلاوية، برعشيت، بيت ليف، تبنين، بيت ياحون، جمجمة، حاريص، حانين، حدان، خربة سلم، دبل، دير إنطار، رامية، رشاف، رميش، شقرا، صربين، صفد البطبخ، عيتا الجبل، عيتا الشعب، عيترون، عين إبل، عيناتا، غندورية، فرون، قلاوية، قوُزج، كفرودنين، كفر، مارون الراس، يارون، ياطر.

تعرضت المدينة إلى الكثير من غارات الطيران الإسرائيلي في الآونة الأخيرة وأدى بعضها إلى مقتل مواطنين للمرة الأولى في ٢٧ كانون الأول من عام ٢٠٢٣ عندما استهدفت غارة منزلًا بداخلها. وفي ١٢ شباط ٢٠٢٤ تمّ استهداف سيارة، قيل إنها لشخص من قياديي "حزب الله"، في أحد أحيائها بواسطة الطيران المسيّر الإسرائيلي. وفي ٤ آذار تعرضت لغارة طالت حيّ العويني.

اشتهر من «بنت جبيل»، كما يورد صاحب «موسوعة قرى ومدن لبنان» الشيخ حسين البزّي (١٨٧١ - ١٩٢٥) وهو عالم و شاعر له مؤلفات وأشعار محفوظة؛ الحاج محمد سعيد البزّي (توفي عام ١٩٤٤)، ووجهه وسياسي، وعضو جمعيّة «الاتحاد و الترقّي»، وكان ضمن الوفد الذي حضر مؤتمر الحجير وشغل منصب رئيس بلدية «بنت جبيل» حتى وفاته؛ محمود أحمد البزّي (توفي ١٩٤٤)، من أعيان جبل عامل، قاد معركة عين إبل ضدّ الفرنسيين؛ الحاج خليل البزّي (م): سياسي مناضل، من تلامذة مدرسة الحمديّة في النبطية؛ علي البزّي (١٩٠٧ - ١٩٨٥): سياسي وصحافي وخطيب بليغ، من مؤسسي حزب «النداء العربي»، حرّر في عذّة صحف، نائب في دورة ١٩٥١ - ١٩٥٣، ودورة ١٩٥٧ - ١٩٦٠، وزير الداخلية والأبناء عام ١٩٥٩، وانتخب نائبًا أيضًا في دورة ١٩٦٠ - ١٩٦٤، وزير الصحة العامّة أعوام ١٩٦١ - ١٩٦٤، سفير لبنان في الأردن؛ د. طريف علي البزّي: أستاذ في جامعة بيروت الأميركية؛ علي محمد سليم البزّي: كاتب عدل؛ د. مصطفى البزّي: أستاذ التاريخ في كلية الآداب التابعة للجامعة اللبنانية في صيدا، له: «بنت جبيل حاضرة جبل عامل» ١٩٩٨؛ عبد اللطيف بيضون: نائب في دورة ١٩٦٤ - ١٩٦٨، ودورة ١٩٧٢؛ د. أحمد بيضون: مؤرّخ و صحافي و مفكّر و أستاذ جامعي، أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة اللبنانية، نائب رئيس اللجنة الوطنية للأونيسكو، أمين سرّ الجمعية اللبنانية للدراسات التاريخية العربية و الدولية، رئيس تحرير مجلة "التاريخ الإسلامي"، رئيس لجنة الدكتوراه في قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية، له عدّة مؤلفات في التاريخ وتاريخ الفكر الإسلامي؛ ناجي بيضون: محام وشاعر؛ د. إبراهيم بيضون: مؤرّخ، أستاذ في الجامعة اللبنانية، له عدد كبير من المؤلفات؛ عباس بيضون: أديب وشاعر.

وفي العام ١٩٥٦، وحسب الإحصاء غير الرسمي الذي أجري آنذاك، تبين أن عدد سكان «بنت جبيل» هو ١٠٧١٨ نسمة، مقسّمين إلى: ٥٥٠٧ ذكور و ٥٢١٢ إناث، ونجد هنا أن نسبة الإناث أكبر والسبب هو الهجرة التي كانت فردية في السابق، أي رب العائلة، ثم الأبناء الذكور بعده. أما عدد سكان قضاء «بنت جبيل» فكان في ذلك العام حسب التقديرات نفسها، ٦٩٩٥٠٠ نسمة.

أما بعثة «إرفد» التي قصدت «بنت جبيل» سنة ١٩٥٩ فإنها قدّرت عدد السكان المسجلين بـ ١٣٠٠٠ نسمة،

المقيمون منهم ما بين ٦٥٠٠ و ٨٠٠٠ نسمة، العاملون منهم ٣٠٠٠ نسمة، كبار السن والأطفال ٣٥٠٠ نسمة. أما المهاجرون نحو المدن فعددهم ٣٩٠٠ نسمة والمهاجرون إلى الخارج ٢٦٠٠ نسمة، أما المهاجرون باتجاه المدن فعددهم ٢٦٠٠ نسمة.

قدّر عفيف بطرس مرهج عدد سكانها عام ١٩٧١ في موسوعته «اعرف» بـ ١٥٠٠٠ نسمة وعدد منازلها بـ ٢٠٠٠. وقدّر يوسف العنداري في العام نفسه سكانها بـ ١٢٠٠٠ ومنازلها بـ ٢٠٠٠. أما علي فاعور فقدّر عدد سكانها عام ١٩٨١ بـ ١٧١٤٨ نسمة وفي عام ١٩٨٦ تمّ تقديرهم بـ ١٩٠٠٠ نسمة.

ارتبطت صناعة الأحذية منذ نشأتها في لبنان بمدينة «بنت جبيل» بصورة رئيسية، وكان لهجرة عدد من سكانها إلى بيروت منذ بداية الخمسينات دور في نشوء مجمع لصناعة الأحذية في منطقتي برج حمود و سن الفيل. ومع بداية الحرب الأهلية عادت مصانع الأحذية مجددًا إلى «بنت جبيل» لكنها لم تلبث طويلًا، فقد دفعتها الظروف الأمنية ثم الاجتياح الإسرائيلي لمنطقة الشريط الحدودي في العام ١٩٧٨ إلى هجرة ثالثة لتستقرّ في الضاحية الجنوبية ولتندثر بعدها كما كل الجرف.

تعرضت المدينة خلال حرب تموز عام ٢٠٠٦ إلى قصف إسرائيلي مرّكز بحيث تمّ تدمير جزء كبير من منازلها، وطال التدمير أسواقها القديمة فبلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة في وسط المدينة حوالي الـ ١٠٠٠ منزل. أما عدد المحال التجارية التي تمّ تدميرها فقد بلغ ١٣٥ محلًا تجاريًا. أما في «بنت جبيل» الحديثة فقد بلغ عدد المباني السكنية المتضررة جراء الحرب حوالي الـ ٢٣٠٠ مسكن. أما المساكن المدمّرة تدميرًا كليًا فبلغ عددها حوالي ١٠٠ منزل، وتلك المدمّرة تدميرًا جزئيًا فبلغ حوالي الـ ٦٠٠ منزل، فضلًا عن المنازل المتضررة ويتجاوز عددها الـ ١٦٠٠ منزل. ويعود تاريخ البيوت المدمّرة في المدينة القديمة إلى ما قبل عام ١٩٢٠ وبعضها الآخر يعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر. تعود نشأة «سوق الخميس» إلى العام ١٨٨٠، كما تنقل الباحثة رلى حجازي.

تشكل عائلات «بنت جبيل» من: آل بيضون، وبزي، وشرارة، والبوصي، وآل مكّي وآل حوراني، وآل عجمي، وآل مصطفى، وآل جمعة، وآل سعد، وآل حراجلي، وآل دخل الله، وآل هيدوس، وآل داغر، وآل الحكيم، وبيت عباس وهم ليسوا بسادة، وآل جابر، وآل حرب، وآل طالب، وآل الأشقر، وآل صعب، وآل العشي، وآل الجون، وآل ناهيل، وآل حمادي، وآل حمود، وهم عائلة كبيرة. كان ذلك في العام ١٩٧٧. كذلك هناك آل قصير ويبلغ تعدادهم حوالي الألف نسمة، ومن هذه العائلة هناك آل باقر، وآل رضا وآل صالح، وآل حميد، وآل حجازي. وآل قصير المقيمون في دير قانون، وهم أقارب آل قصير المقيمون في «بنت جبيل»، وقد كان هذا التحديث في العام ١٩٨٢، حيث كان عدد سكان القرية ٣٥ ألفًا، بحسب ما يروي صاحب كتاب "بلدان جبل عامل" بناء على رواية أحد سكان «بنت جبيل» المدعو محمد إبراهيم باقر.

في عام ٢٠٢٣ بلغ عدد ناخبها ٢٤٧١٥ ناخبًا بينهم ٢٤١٤١ شيعية و ٤٣٧ سنّة والبقية مسيحيون. ويبلغ عدد سكانها

## بنت جبيل

تتنوّع الآراء حول التسمية، وورد في أحدها أن «بنت جبيل» كانت تسمى بيت شمس. والاسم يعود إلى إحدى الأميرات، الأميرة «شمس» الفينيقية. ويُقال إن والد الأميرة شمس الفينيقية هو «الجبيل» وهي بنت الجبيل، والأميرة تزوجت من النبي يثرون الكنعاني، وهو الذي نُسبت إليه البلدة التي تسمى عيترون حاليًا.

وهناك رأي آخر حول هذا الموضوع، يقول إن «بنت جبيل» كانت تسمى سابقًا «بيت شمس»، إذ إن إحدى الأميرات من جبيل قد نزحت عن مدينتها نتيجة ضغط أو إكراه لسبب ما. والمكان الذي حطّت رحالها فيه سُمّي «بنت جبيل»، وقد أقامت فيه مُلْكًا. وقد وردت هذه المعلومة في كتاب «خطط جبل عامل» للسيد محسن الأمين.

يعتبر الرأي الثالث أن «بنت جبيل» مركبة من أنثى ابن، ومصغرة جبل من أمهات جبل عامل على حدود فلسطين، أو من تحريف حربي لتسمية سريانية قديمة «بيت جبيل» بخاصة وأن إلى شمالها تقع «بيت ياحون»، وإلى غربها «بيت ليف».

كذلك هناك من يقول بأن «بنت جبيل» تعني بيت صناعة الخزف.

تحدّ «بنت جبيل» من الشرق «عيترون»، ومن الشمال «كونين»، ومن الشمال الشرقي «عيناتا»، ومن الجهة الشمالية الغربية «الطيري»، أما من الجنوب فتحدها «يارون»، في حين تحدها من الجنوب الغربي «عين إبل»، ومن الجنوب الشرقي «مارون الراس». وهي تبتعد حوالي الكيلومتريين عن الحدود الجنوبية مع فلسطين، ترتفع عن البحر ٧٧٠ مترًا وتبعد عن صيدا ٨٣ كلم وعن بيروت ١٢٢ كلم وكذلك عن النبطية حوالي ٩٠ كلم.

في «قاموس لبنان» كانت جغرافيًا تتبع بلدة تبنين من محافظة صور، وكان عدد سكانها ٥ فقط من السنة ٢٤٩٣ من الشيعة، لكن صاحب «معجم جبل عامل» يشكك في الرقم ويعتبر أنه كان أكبر من ذلك، فقد كان «كتمان النفوس سجيّة في جبل عامل»، وقد استفادت البلدة، قبل إنشاء إسرائيل وإفقال الحدود، من موقعها في الوسط بين فلسطين وجبل عامل، الأمر الذي أعطاهم مكانة تجارية. وقد اشتهرت فيها «سوق الخميس» التي كانت لها في المدينة حضور على مستوى البيع والشراء، وكانت تجمع التجار والبائعين والمتسوقين من سوريا ولبنان وفلسطين. أما اليوم فقد خُفّت نجمها.

أما بالنسبة إلى عدد سكانها فتشير مجلة «العرفان» إلى أن عددهم كان في العام ١٩٢٣ حوالي ٣٠٠٠ نسمة. ويشير صاحب مخطوط «زهارة الخمائيل في تاريخ سادات ومشايخ وسراة أهل جبل عامل» إلى أن «بنت جبيل» استغنت عن العلماء لأنها بجوار عيناتا المشهورة بالعلماء، فيقول «لم أر ولم أسمع بوجود عالم في هذه البلدة قبل أول هذا القرن» أي في بداية السنة ١٩٠٠. لقد ألحقت بنت جبيل بمرجعيون ثم بصور وذلك بعد الانتداب، وهي اليوم مركز قضاء مستقل. وقد «نكبت على أثر حوادث عينبل المعروفة، [أيار وحزيران سنة ١٩٢٠]، نكبة دُمر فيها أكثرها».

ويكتب الباحث مصطفى بزي: «أما احصاء ١٩٣٢ فيثبت أن عدد سكان «بنت جبيل» هو ٣٤٢٥ نسمة، موزعين على النحو التالي: سنّي ١٣، شيعي ٣٤٠٧، روم كاثوليك ٥». أما بالنسبة لغير الشيعة من سكان «بنت جبيل» فيقول بزي: «إن من ينتمون إلى الطائفة السنّية هم عائلة من منطقة «الشعب» نقلت نفوسها من قرية الضهير، وهي من عرب العرامشة، إلى «بنت جبيل»، بعد علاقة مصاهرة».

أما بالنسبة إلى عدد الناخبين فقد كانوا في عام ١٩٣٢ يبلغون ٥٣٥ كلهم من المسلمين الشيعة، وفي أوائل الأربعينات وتحديداً في سنة ١٩٤٠ كان عند سكانها ٣٨٦١ نسمة، وفي سنة ١٩٥٣ كان ٥٨٣٦، وفي سنة ١٩٦١ كان عدد سكانها ٩٢٥٣ نسمة.



## نشاطات «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين»

### العدالة للقمان سليم؛ على القضاة تذكّر قسمهم الذين أقسموه بحفظ العدالة والحق في لبنان؛ عدم الرضوخ للإملاءات السياسية والترهيب

من الحادثة هو موقف إستنكار وشجب لما حصل من تعرّض وخطف وقتل لمنسق القوات وبحق أيّ إنسان وهذا الأمر تجلّى عبر الإتصالات واللقاءات التي لا تزال مُستمرة بين أبناء المنطقة، ومطلب معرفة الحقيقة وإنكشاف كل الالتباسات وتحقيق العدالة موقف جبيلي جامع، يؤكد ويرسخ العيش الواحد لكل الجبيليين.

وأضاف: «الذي يجمعنا كلنا اليوم صورة زوجة وأبناء باسكال سليمان التي حثبى صورتهم برأسنا مرتبطة بأخر كلمات قالها باسكال "مش برأسي عندي أولاد". دماء باسكال حتتعمد فيهم منطقة جبيل ولبنان بكامله ونبقى مُصرين أكثر وعزيمتنا أكبر نحو التشبث بمؤسسات الدولة وضبط الحدود وقوننة أيّ وجود أجنبي على أرض بلدنا. أما اللي بعاد عن منطقتنا جبيل وعم يكتبوا ويحرضوا من جميع الجهات هيدول ما بيرفرو شو يعني علامات وقرطبا وأهمج وفرحت والحصون وشو بتعني بجّة لعلامات وعلامات شو بتعني لقرطبا، دماء باسكال ودموع عائلته وأصدقائه حمل كبير عكتافنا كلنا ما رح نسمح يروحوا بلا الحقيقة والعقاب».

وفد مشترك من «ائتلاف الخيار الوطني لشبيعة لبنان» يزور المفتي الأمين: نرفض التخوين وكل مشاريع الهيمنة



زار وفد مشترك من ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين وحركة تحرر واتحاد جمعيات بعلبك الهرمل والحراك المدني في بعلبك الهرمل وحراك بريثال المدني المفتي السيد علي الأمين في دارته في الحازمية، وأبدى الوفد تقديره لمشاركة سماحة العلامة السيد علي الأمين في عزاء الشهيد باسكال سليمان، وهي مشاركة باسم كل الشيعة اللبنانيين الوطنيين، وكل الشرفاء الراضين محاولات زج لبنان في الفتنة، وأكد الوفد رفضه لأسلوب الترهب والتخوين المتبع من قبل قوى الأمر الواقع المهيمنة على الطائفة الشيعية، ورفض عملية الإغتيال المعنوي والجسدي المتبعة من هذه القوى، وطالب الوفد الدولة اللبنانية بمؤسساتها الأمنية والعسكرية ملاحقة من يقوم بحملات الدّم والتخريب على مواطنين لبنانيين يتمتعون بحقوقهم المدنية، وعلى الدولة أن تقوم بحمايتهم وتأمين أمنهم واستقرارهم في مواجهة قوى السلاح غير الشرعية المسلحة على رقاب المواطنين وبخاصة في المناطق ذات الغالبية الشيعية. واستمع الوفد الى كلام السيد الأمين الداعي الى الدولة المدنية ذات المرجعية الوحيدة في حماية الوطن والمواطنين ضمن إطار القوانين وتحقيق العدالة، ورفض كل مشاريع الهيمنة والتسلط الخارجة عن القانون، والمؤكد على التزام الوطنيين اللبنانيين الشيعة بلبنان وطناً نهائياً لهم، ورفضهم لكل المشاريع القائمة على عزلهم عن شركائهم في الوطن وتجنيدهم وقوداً لمشاريع إقليمية بعيدة كل البعد عن لبنان.



الحالي في لبنان، وكانت مداخلات شددت على العيش الواحد اللبنانيين ومبدأ العدالة وحفظ الدستور، وسيادة الدولة، وحصريّة السلاح بالقوى المسلحة اللبنانية الشرعية، وتنفيذ القرار ١٧٠١ وحفظ الجنوب والجنوبيين وحمايتهم، كما تم التأكيد على مواجهة مشاريع التقسيم للبنان وعلى المصير الواحد اللبنانيين، كما تم التوافق على مواجهة المشاريع التكفيرية والأصولية، ورفض مبدأي تصدير الثورة ووحدة الساحات.

تحرك الإئتلاف في قضية إغتيال مُنسق القوات اللبنانية في جبيل باسكال سليمان

مسؤول العلاقات العامة في «إئتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» محمد عواد: الذي يجمعنا كلنا اليوم صورة زوجة وأبناء باسكال سليمان والتحدي الحقيقي هو الحفاظ على لبنان.

على ضوء عمليّة إختطاف مُنسق القوات اللبنانية في جبيل باسكال سليمان ومنعاً للإقتتال الطائفيّ والفتنة وللوصول إلى الحقيقة، برزت إتصالات وتنسيق للتشاور والتداول بين الصحافي ومسؤول العلاقات العامة في حزب «إئتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» محمد عواد والدكتور فارس سعيد ومسؤولي حزب القوات ونجل مختار بلدة لاسا



والعشائر والعائلات في جرد جبيل لتفادي وقوع المنطقة بفخ الفتنة وسعيًا لتحقيق العدالة وعودة المخطوف سالمًا إلى أهله وأصدقائه. وتمّ التشديد من قبل العائلات والعشائر في جرد جبيل أنّ جبيل هي نموذج لحياة القانون وحياة المحبة بين الأهل ومجتمع صديق للحياة ورمز للمحبة. كما شارك عواد على رأس وفد من الإئتلاف بتشجيع سليمان في جبيل وقدم واجب العزاء للأهل والعائلة، وأكد على العيش

الواحد لأبناء جبيل ورفض عمليات الخطف والاعتقال السياسي، وشدد على ضرورة كشف ملابسات هذه الجريمة السياسية، وسوق الفاعلين للقضاء لتحقيق العدالة التي هي ركن أساسي من ركائز الدولة والمجتمع والوطن، ومن دونها تتحول الى شريعة الغاب وتدخل في فتنة تقضي على البلاد والعباد.

كما إعتبر عواد في تصريح له أنه ليس هناك أسهل من الفوضى ومن الفتنة والتخريب، لكن الحفاظ على لبنان وما بقي من مؤسسات دولة هو الصعب وهذا هو التحدي الحقيقي، هناك مواقف حقيقيّة ووطنية ولا نستطيع إلا أن نثني عليها منها مواقف المسؤولين بحزب القوات اللبنانية في جبيل والإتصالات التي بقيت متواصلة لتخفيف الإحتقان بالمنطقة، وأستطيع أن أقول أن موقف شيعة لبنان في جبيل

جمعة «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين»  
علم وعبر رقم 205 وتاريخه رقم 640

بيان

عقد «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» اجتماعه الدوري في دارة محسن سليم - حارة حريك، وتوجه بالشكر إلى كافة الشخصيات السياسية والدبلوماسية والأكاديمية وكل الأصدقاء الذين شاركوا في الذكرى الثالثة لاغتيال الرئيس المؤسس للإئتلاف لقمان سليم، والتي كانت بمثابة إجماع لبناني دولي رافض لسياسة الإفلات من العقاب المتبعة في لبنان وقضاؤه، ورسالة واضحة للقتلة وللمتخاذلين بأن إحقاق العدالة في لبنان هي حق دستوري وإنساني ولا يمكن للإغرائات والضعوفات والترهيب أن يثنى اللبنانيين عن السعي إلى الوصول إلى العدالة مهما طال الزمن. واستنكر الإئتلاف مفاصلة القضاء اللبناني في قضية اغتيال لقمان سليم وعدم الجدّة في التحقيقات، وطالب القضاة بتذكّر قسمهم الذين أقسموه بحفظ العدالة والحق في لبنان، وعدم الرضوخ للإملاءات السياسية والترهيب، وعدم تبيح القضية لأننا لن ننسى، كما أننا لن ننسى قضية انفجار مرفأ بيروت، والسعي الدؤوب من المجرمين ومن خلفهم لتوقيف التحقيق وتمييعه.

تساءل الإئتلاف عن سبب تخاذل السلطة عن القيام بمهامها الدستورية والسيادية في حفظ أرض ودماء أهل الجنوب، وترك هذه المنطقة لقدرها في حرب دائرة يسقط فيها الجنوبيون بين قتيل وجريح ومشرذم ونازح، دون أن يكون لهذه الحرب أي هدف أو نتيجة سوى هدر الدماء وتدمير المنازل والقرى، وبالتالي يتوجب على السلطة اللبنانية بأجهزتها اللوجستية والأمنية والعسكرية التحرك جنوباً وحماية الحدود اللبنانية وحفظ الأراضي اللبنانية والأهالي من أي عدوان أو مغامرات عسكرية وتطبيق القرارات الدولية ولا سيما القرار 1701 بكافة مندرجاته من دون استثناء، وتحمل مسؤولية الناس والعباد من دون أي تخاذل.

يدعو الإئتلاف جامعة الدول العربية لتحمل مسؤولياتها وحقق دماء الشعب الفلسطيني وإنهاء المأساة التي يعانيها أهل غزة في أخذهم كرهائن للتطرف والإرهاب وتنفيذ سياسات دول إقليمية، والضغط باتجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية قائمة على المبادرة العربية في بيروت عام 2002 وحق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام.

عقد «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» اجتماعه الدوري في دارة محسن سليم - حارة حريك، وتوجه بالشكر إلى كافة الشخصيات السياسية والدبلوماسية والأكاديمية وكل الأصدقاء الذين شاركوا في الذكرى الثالثة لاغتيال الرئيس المؤسس للإئتلاف لقمان سليم، والتي كانت بمثابة إجماع لبناني دولي رافض لسياسة الإفلات من العقاب المتبعة في لبنان وقضاؤه، ورسالة واضحة للقتلة وللمتخاذلين بأن إحقاق العدالة في لبنان هي حق دستوري وإنساني ولا يمكن للإغرائات والضعوفات والترهيب أن يثنى اللبنانيين عن السعي إلى الوصول إلى العدالة مهما طال الزمن. واستنكر الإئتلاف مفاصلة القضاء اللبناني في قضية اغتيال لقمان سليم وعدم الجدّة في التحقيقات، وطالب القضاة بتذكّر قسمهم الذين أقسموه بحفظ العدالة والحق في لبنان، وعدم الرضوخ للإملاءات السياسية والترهيب، وعدم تبيح القضية لأننا لن ننسى، كما أننا لن ننسى قضية انفجار مرفأ بيروت، والسعي الدؤوب من المجرمين ومن خلفهم لتوقيف التحقيق وتمييعه.

تساءل الإئتلاف عن سبب تخاذل السلطة عن القيام بمهامها الدستورية والسيادية في حفظ أرض ودماء أهل الجنوب، وترك هذه المنطقة لقدرها في حرب دائرة يسقط فيها الجنوبيون بين قتيل وجريح ومشرذم ونازح، دون أن يكون لهذه الحرب أي هدف أو نتيجة سوى هدر الدماء وتدمير المنازل والقرى، وبالتالي يتوجب على السلطة اللبنانية بأجهزتها اللوجستية والأمنية والعسكرية التحرك جنوباً وحماية الحدود اللبنانية وحفظ الأراضي اللبنانية والأهالي من أي عدوان أو مغامرات عسكرية وتطبيق القرارات الدولية ولا سيما القرار 1701 بكافة مندرجاته من دون استثناء، وتحمل مسؤولية الناس والعباد من دون أي تخاذل.

ودعا الإئتلاف جامعة الدول العربية لتحمل مسؤولياتها وحقق دماء الشعب الفلسطيني وإنهاء المأساة التي يعانيها أهل غزة في أخذهم كرهائن للتطرف والإرهاب ولتنفيذ سياسات دول إقليمية، والضغط باتجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية قائمة على المبادرة العربية في بيروت عام 2002 وحق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام.

لقاء حوار مع النائب السابق فارس سعيد

ضمن لقاءاته الدورية، استضاف ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين في مكتب أمم للتوثيق والأبحاث النائب السابق فارس سعيد، الذي قدم مطالعة شاملة حول التاريخ والواقع

# في الذكرى التاسعة والأربعين لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية لقمان سليم: «ديوان الذاكرة اللبنانية» دليل اللبنانيين واللبنانيات إلى السلم والحرب

إعداد: عباس هدلا



تقدّم، أن قد اقتضى اللبنانيين حين من الدهر قبل أن عودوا أنفسهم على وصف اقتتالهم بـ«الحرب»، ولا ما يُدهش، استطراداً أن قد اقتضاهم حين آخر من الدهر قبل أن يباشروا «توضيب» هذه الحقبة من تاريخهم بين حدّين زمنيّين: «البداية» و«النهاية».

هل يُستفاد مما تقدّم أن ١٣ نيسان بداية موهومة للحروب التي تعاقبت على لبنان، والتي شهدت حلباتها ما شهدت من دخول «لاعبين» إليها ومن خروج «لاعبين» منها؟ هو كذلك، بلا تردّد، وبلا تردّد، هو كذلك، وهذا ما يجعل من ١٣ نيسان يوماً على حدة. فلو كان ١٣ نيسان هو «البداية البداية»، لثلاً نقول مثلاً «البداية الحقيقية»، لتسفّهت الآلاف من الصفحات التي سوّدها المؤرخون في تعقّب أنساب «الحرب»، ولكن هذه «الحقيقة» - حقيقة أن ١٣ نيسان ليست «البداية البداية» - لا تطعن في شيء من «الجهد» الذي بذله اللبنانيون، أو بعضهم على الأقل، ويستمرّون في بذله، لرفع ١٣ نيسان إلى مرتبة الحدّ الفاصل بين زمنين من أزمنة تاريخهم وحياتهم - أي لا تطعن في شيء من «الحقيقة» الأخرى التي تريد أن الحرب بدأت في ١٣ نيسان ١٩٧٥.

وختم: «تلك الأيام التي لا يُطفّف من قدرها ومن تأثيرها على «السلم الأهلي» أن البعض، فقط، من اللبنانيين يتذكّرها».



المتوقّرة رَقمياً في «ديوان الذاكرة اللبنانية» تعرض للمهتمّ، ما جرى في الحرب وسبب ذلك ونتيجة ذلك، هي دليل أهدها لقمان سليم اللبنانيين لكي يعرفوا ويعووا ويتعلّموا، ولعل ذلك ينقذهم من تكرار الأخطاء والخطايا، ولعل الذكرى تنفع...

ومن باب تقديم رؤيا لفكرة «تذكّر اللبنانيون الحرب»، أُورد هنا هذا التعريف، بقلم لقمان سليم، بعنوان «كيف يستذكر اللبنانيون الحرب؟»:

«جدير بالذكر أن نهار أمس كان الذكرى الأولى لـ«مجزرة عين الرمانة»... هكذا ختمت «النهار»، في عددها الصادر يوم ١٥ نيسان ١٩٧٦، تقريرها الأمني عن مجريات الساعات الماضية. ببساطة: رغم كل ما شهده لبنان من قتل وقتال وخطف وتدمير وهُدن بين دينك النيسانين، نيسان ١٩٧٥ ونيسان ١٩٧٦، لم يكن ١٣ نيسان قد شُرف بعد بوصفه اليوم الذي شهد «اندلاع الحرب». بمثل ذلك من البساطة، ورغم كل القتل والقتال والخطف وما إلى ذلك... لم يكن ما يجري (ما يقع... ما يحدث إلخ)، أقله في وجدان اللبنانيين وفي مصطلحهم، قد استحق أن يوصف بـ«الحرب» بعد... والحال أن لا ما يُدهش في ذلك أو يستدعي الاستنكار؛ ف«الحرب»، إلّا اللهم أن يُعلن كيان سياسي الحرب على كيان سياسي آخر، ليست أول ما يتبادر إلى الخاطر عندما تبدأ قلاقل ما بين جماعات «مدنية» يجمعها، نظرياً رابط التابعة لكيان سياسي واحد... «الحرب»، حكماً، أقل وطأة من «الحرب الأهلية»... ففي نسبة «الحرب» إلى «الرحم»، (الأهل)، شيء تُشتم منه رائحة سفاح (والسفاح بالعربية الزنا والفجور)، ولعل وجه السفاح من هذا الاقتتال هو ما يُصعب، حتى على المتقائلين أنفسهم، الإقرار بأن ما هم فيه «حرب» لا أقل من ذلك... من ثم لا ما يُدهش، على ما

كيف يستذكر اللبنانيون الحرب؟ ولماذا يتذكّر اللبنانيون «الحرب» كلما عادهم ١٣ نيسان؟

ولماذا سهواً، مثلاً، يوم «انتهت» أن يتسالوا على يوم يكون منها «النهاية»، فأمر لعله الأمر كله...

فلماذا يتفق اللبنانيون على استذكار الحرب ولا يتفقون على يوم للاحتفال بنهايتها، هل لأنها لم تنته بعد...

أسئلة واستفسارات أجاب عنها لقمان سليم نفسه قبل غيره من خلال عمل دؤوب على امتداد واحد وعشرين عاماً، قضاها مع شريكته المخرجة الألمانية مونيكا بورغمان ومن خلال مؤسسته «أمم للتوثيق والأبحاث» لإنتاج أضخم قاعدة بيانات في لبنان تجسّد ذاكرة ما يُعرف بـ«الحرب الأهلية اللبنانية» وما قبلها وما بعدها، فالثلاثون ألف وثيقة

